(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٤

د. أسعد غانم*
والاستاذ: امطانس شحادة**

مقدمة

يطغى الإحساس القوي بقرب حصول تحول في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، على أبعاده المختلفة، أو ربما الإدراك بأننا نعيش في أوج مرحلة انتقالية، قد تؤدي إلى تغيرات بعيدة المدى في خارطة المنطقة. وبعد أربعة عقود من إعادة تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية على شكل منظمة التحرير الفلسطينية، تتوقع هذه الحركة الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن عدم الوضوح يكتنف حدود ومجالات هذا الحل. هل نقف فعلا على عتبة حل عادل ودائم أم سيتواصل وضع إحكام القبضة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل سيكون بمقدور حل كهذا التجاوب مع مجمل جوانب القضية الفلسطينية، كما طفت على السطح بعد طرد الفلسطينيين في العام ١٩٤٨؟ أم أن هذه التسوية ستقتصر على معالجة نتائج حرب العام ١٩٦٧؟ وهل سيلقى اللاجئون حلا لضائقتهم في إطار هذا الحل؟ وما هو مستقبل السيطرة على القدس؟ ومستقبل المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وغير ذلك من الأسئلة التي لا يتسع المجال لذكرها.

وتتداخل مع هذا الواقع قضية مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، إذ تشكل هذه المجموعة أقلية يصل تعدادها إلى ١٧٪ من الشعب الفلسطيني والنسبة عينها من مجموع المواطنين في إسرائيل. وما الوضع السائد في صفوف هذه المجموعة إلا وليد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي العام، وفي الحقيقة تشكل هذه المجموعة جزءا

* رئيس قسم الحكم والفكر السياسي، جامعة حيفا.
** معيد في قسم الحكم والفكر السياسي، جامعة حيفا، وباحث في مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

من النزاع بين الطرفين. ولم تحظ مشكلة الأقلية الفلسطينية بالدراسة والمعالجة الكافيتين، بسبب الإلحاح في معالجة قضية الاحتلال في الضفة والقطاع، وأبعاد إضافية للنزاع. ولم يضع طرفا النزاع المركزيان، وهما الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على رأس اولوياتهما، وحاولت هذه المجموعة المواجهة وحدها في واقع مليء بالتناقضات، ونجحت في تحقيق بعض المكاسب في مجالات عدة، لكنها فشلت أو لم تحقق نجاحات تذكر في بعض المجالات الأخرى. ويسود لدى هذه المجموعة الشعور بالاهمال والغياب عن جدول اعمال المنطقة، إضافة للشعور بالفشل في ترك بصمات تذكر على سطح الوعي الاسرائيلي والفلسطيني أو حتى العالمي. وبالرغم من ارتفاع درجة التسيس في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، يصعب الادعاء أنه تمت ترجمة هذا الوعي لوسائل عمل او لانجازات ذات اهمية.

١ معطيات عامة: ٢٠٠٤

١ - ١ - معطيات احصائية

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس والجولان المحتلين) بداية العام ٢٠٠٤ مليوناً وثلاثة وثلاثين الفاً، ويشكلون ١٧٪ من سكان إسرائيل، البالغ عددهم قرابة ٦٦٥٠٠٠٠ (دون السكان العرب في القدس الشرقية)[١]، موزعين على النحو التالي: مسلمون ٨٢١ ألفاً؛ مسيحيون ١٠٠ ألف؛ دروز ١٠٨ آلاف. وهم موزعون كما يلي:

لواء الشمال: ٢,٥٨١ ألفاً ويشكلون ٥١,٥٦٪ من سكان اللواء؛ لواء حيفا ١٨٥,٧ ألفاً ويشكلون ١٣,٢٢٪ من سكان اللواء؛ المركز ١٢٢,٧ ويشكلون ٨٪ من السكان؛ الساحل ١٥,٢ ألفاً ويشكلون ٩,٣٪ من السكان؛ الجنوب ١٢٩,٤ ألفاً ويشكلون ١٣,٦٪ من السكان؛ (للتوزيع السكاني هذا اسقاطات على السياسات الحكومية الإسرائيلية التى تسعى دائما الى تهويد الارض، ومنع تكون اكثرية عربية في منطقة جغرافية محددة وترى في ذلك تهديداً امنياً على الدولة اليهودية : مراجع-)

النمو السكاني، المعدل العام = ٣٪ ((الشمال ٢,٥٪؛ حيفا ٢,٥٪؛ المركز ٣,٠٪؛ الساحل ٢,٩٪؛ الجنوب ٥,٥٪).

تركيبة السكان حسب الجنس: ٥٣٤ ألفاً سهما لذكور يشكلون ٥١٪؛ و ٥١٥,٢ من الاناث ٤٩٪.

جدول ١ : مبنى السكان حسب الاجيال

الجيل	العدد بالآلاف	النسبة المئوية
٠-٤	١٦٣,٧	١٥,٦
٥-١٤	٢٦٦	٢٥,٤
١٥-١٩	١٠٠	٩,٥
٢٠-٢٤	٩٠	٨,٦

١ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٤ رقم ٥٥، جداول ٢,١ الى ٢,٧.

٢٥-٢٩	٨٩	٨,٥
٣٠-٣٤	٧٧,٥	٧,٤
٣٥-٤٤	١١٩	١١,٣
٤٥-٥٤	٦٨,٢	٦,٥
٥٥-٦٤	٤١,٦	٤
٦٥-٧٤	٢٢,٥	٢,١
+٧٥	١٠,٥	١

ونلاحظ من المعطيات ان الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تتشكل بالأساس من الأجيال الشابة، حيث تشكل الأجيال حتى ٢٥ سنة ١,٥٩٪ من مجموع السكان، وبلغ توسط الأجيال ١٩,٧ سنة.

يعيش نحو ٩٤٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في مجمعات سكانية مدنية وقروية. ٨٤٪ منهم في البلدات والمدن العربية؛ و٨٪ في القرى غير المعترف بها (وهي مجمعات سكنية لا تعترف بها إسرائيل، لأمر الذي يؤدي إلى إقصاء هؤلاء السكان من المعطيات الرسمية للدولة، كما ان إسرائيل تحرم هذه المجموعة من الخدمات الأساسية للمواطنين، وأغلب هذه القرى موجودة في منطقة الجنوب، اذ تحاول الدولة تجميع المواطنين البدو في مدن صغيرة تقام لهم، وعلى مساحات ارض ضئيلة جدا بغية السيطرة على أراضيهم الواسعة).

جدول ٢ : مميزات ديمغرافية للعائلات العربية

عدد العائلات العربية	٢١٠٠٠٠
عدد الانفار في العائلة	النسبة المئوية
١	٥,٣
٢	٩,٢
٣	١١,٦
٤	١٨
٥	١٨,١
٦	١٥,٤
+٧	٢٢,٥
معدل عدد الانفار	٥,٢١ فرد

مبنى الاسر العربية	النسبة المئوية
زوج دون اولاد	٧,٢
زوج مع اولاد حتى سن ١٧ سنة	٦٥,٥
زوج مع اولاد فوق سن ١٨ سنة	٩,١
عائلات احادية الوالدين	١٣,٢
آخر	٥

جدول ٣ : عائلات عربية مع اولاد حتى سن ١٧ سنة

عائلات عربية مع اولاد حتى سن ١٧ سنة	النسبة المئوية
دون اولاد	٢٦,٨
ولد واحد	١١,٩
ولدان	١٨,٨
٣ أولاد	١٦
٤ أولاد	١٣,٢
٥ أولاد أو أكثر	١٣,٢

جدول ٤ : الكثافة السكانية

الكثافة السكانية للعائلات العربية (عدد الانفار للغرفة الواحدة)	النسبة المئوية
٠,٩٩	١٧,١
١,٠١-١,٩٩	٥٨
٢,٠٠-٢,٩٩	١٨,٧
+٣	٥,٦
معدل الاشخاص في الغرفة	١,٤٢

في ٥ , ٧٢٪ من العائلات العربية رب العائلة يعمل ، وفي ١٠٪ يوجد معيلان اثنان في العائلة ، وفي ٢٧٪ لا يعمل رب العائلة .

جدول ٥ : مستويات التعليم :

سنوات التعليم	النسبة المئوية
٠	٦,١
١-٤	٤,٣
٥-٨	١٩,٩
٩-١٠	١٨,٤
١١-١٢	٣٢,٤
١٣-١٥	١٠,٥
+١٦	٨,٤
المتوسط	١١,١

التعليم	المعدل الكلي (٪)	رجال (٪)	نساء (٪)
لم يتعلموا	٦,١	٢,٤	٩,٩
ابتدائي واعدادي	٣٢,٧	٣٣,١	٣٢,٢
المرحلة الثانوية			
تكنولوجي وزراعي	٤,٧	٧,٤	١,٩
نظري	٣٧,٧	٣٨,٢	٣٧,٣
فوق الثانوية	٧,٦	٦,٢	٩,٠
مؤسسة أكاديمية	١١,٠	١٢,٦	٩,٥

نسبة النجاح في امتحانات (البجروت- الثانوية العامة): ٩ ,٥٦٪ مقابل ١ ,٤٣٪ لم ينجحوا (معطيات ٢٠٠٣). (بلغت نسبة النجاح عند اليهود ٧٠٪).

فقط نسبة ١ ,٣٩٪ من المتقدمين الى الجامعات يتم قبولهم، ٥ ,١٤٪ يقبلون لكن لا يتعلمون فعليا؛ و ٥ ,٤٦٪ يرفضون.

١.٢. معطيات اقتصادية اجتماعية:

في العام ٢٠٠٤ بلغت نسبة العائلات العربية الموجودة دون (تحت) خط الفقر اكثر من ٥٠٪ من مجمل عائلات المجتمع، وكان ٦٠٪ من الأولاد العرب تحت خط الفقر(بينما كانت في العائلات اليهودية قرابة الـ ١٥٪). وتشكل العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر نسبة ٣٠٪ من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل، بينما يشكل الأولاد العرب حوالي ٥٠٪ من مجموع الأولاد دون خط الفقر، والجدير بالذكر ان معدل الفقر في اوساط الأولاد العرب يساوي ضعفي معدله لدى الأولاد اليهود، وان معدلات الفقر لدى الاقلية العربية ازدادت بنسبة ٥٠٪ منذ مطلع التسعينيات (سنة ١٩٩٠ بلغ معدل الفقر لدى الاقلية العربية ٣٤٪) حتى العام ٢٠٠٣، نما حافظت على استقرار لدى السكان اليهود(شحادة ٢٠٠٤، أ؛ تقرير الفقر السنوي في إسرائيل ٢٠٠٣).

كان معدل دخل العائلة العربية سنة ٢٠٠٣، ٩٩ الف شيكل سنويا الوقت الذي بلغ فيه معدل الدخل السنوي للعائلة الواحدة في إسرائيل ١٣٨ الف شيكل، و١٤٥ الف شيكل لدى العائلة اليهودية من غير المتدينين. غالبية المواطنين العرب موجودون في أدنى سلم الدخل في الدولة، فمعدل الدخل السنوى للفرد العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة البالغ ١٦ ألف دولار، ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة في الناتج القومي المحلي لإسرائيل عن ٤٪ فقط (شحادة ٢٠٠٤، أ).

وينبع هذا الواقع من أنماط المشاركة في سوق العمل لدى الاقلية العربية، ومن التقسيم بحسب الفروع الاقتصادية والمهن التي تحددها، الى حد كبير، السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتبعة ضد أبناء الاقلية، بالاضافة

الى اغلاق سوق العمل المركزية (اليهودية) في وجه ابناء الأقلية، إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الاجنبية. وفي المقابل، فان سوق العمل العربية المحلية صغيرة وغير متطورة وتفتقر للصناعات الكبيرة والحديثة، الامر الذي يحد من قدرتها على استيعاب عرض قوى العمل العربية. وتشير المعطيات الى ان قرابة الـ ٥٠٪ العمال العرب يعملون خارج مناطق سكناهم، أي في المناطق اليهودية (شحادة ٢٠٠٤، ب).

في سنة ٢٠٠٤ بلغ معدل المشاركة في سوق العمل لدى الأقلية العربية ٣٩٪، بالمقابل بلغ ٦٠٪ في الوسط اليهودي، و٥٤٪ في المعدل العام في الدولة. نسبة المشاركة عند الرجال العرب بلغت ٦٢٪، وعند النساء العربيات لم تتعد الـ ٢٣٪.

بلغت نسبة البطالة لدى الأقلية العربية العام ٢٠٠٣ تقريبا ١٢٪ (النسبة في إسرائيل كانت ٦,١٠٪)، واقتربت لدى الرجال العرب من ١٢٪، كما اقتربت من ١٠٪ لدى النساء العربيات. ٤٠٪ من قوى العمل العربية المشتركة في سوق العمل تعمل في الفروع الاقتصادية التقليدية كالزراعة والصناعة والبناء؛ وقرابة الـ٥٠٪ منهم يعملون في مهن العمال ذوي الياقة الزرقاء. تصف الجداول التالية التمثيل في الفروع الاقتصاديّة وتوزيع المستخدمين حسب المهنة، للمواطنين العرب واليهود في اسرائيل، وتساعدنا هذه المعطيات على تبيين الفروقات القائمة بين المجموعتين، والتي تفسّر إلى حد بعيد أسباب تضرّر العرب من التغيّرات الحاصلة في اقتصاد الدولة.

الجدول ٦: التمثيل في الفروع الاقتصاديّة حسب المجموعات[٢] ٢٠٠٢ (بالنسبة المئويّة)

الفرع	يهود ٢٠٠٢	عرب ٢٠٠٢
الزراعة	١,٨	٢,٧
الصناعة	١٦,١	١٥,٦
الكهرباء والماء	٠,١	–
البناء	٣,٦	١٧,٣
تجارة الجملة والمفرّق	١٣,٣	١٦,٢
خدمات المأكولات والضيافة	٣,٨	٥,٥
المواصلات، والتخزين والاتّصالات	٦,٤	٦,٨
البنوك،التأمين والمؤسّسات الماليّة الأخرى	٣,٦	١,١
الخدمات التجاريّة-المهنيّة	١٢,٨	٥,٣
سلك الإدارة العامّة	٦,٣	٤
التربية	١٢,٨	١٢,٨
خدمات الصحّة والرفاه والخدمة الاجتماعيّة	١٠,٦	٦,٥

٢ نتطرق في شق المعطيات عن التمثيل في الفروع الاقتصادية والمهم، للمعطيات العام ٢٠٠٢ كونها المعطيات المتوفرة في كتاب الاحصاء السنوي وكتاب مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٤. ونشير هنا ان بين العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ لم تحصل تغيرات جوهرية في هذه البنود والمعطيات (وفقا لبعض المعلومات التي نشرت في الصحافة وبعض الابحاث). جميع المعطيات تشير الى دونية القوى العاملة العربية مقارنة باليهودية.

الخدمات المجتمعيّة والاجتماعيّة والشخصيّة وغيرها	٥	٣,٦
خدمات منزليّة بواسطة الأفراد	١,٥	٠,٤

المصدر: استطلاعات القوى البشريّة، دائرة الإحصاء المركزيّة ٢٠٠٢.

كما تنعكس دونيّة العمال العرب جلياً في تقسيم المستخدمين حسب المهن (الجدول ٧)، إذ يلاحَظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية. ويجسّد (تقسيم المستخدمين حسب المهن) تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتّى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغَّل العرب في أسفل السلّم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة.

الجدول٧: توزيعة المستخدمين حسب المهنة- يهود وعرب (بالنسبة المئويّة)

المهنة	عرب ٢٠٠٢	يهود ٢٠٠٢
مهنة أكاديميّة	٨,٢	١٤,١
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	١١,٨	١٦
مديرون	٣	٧,٩
عمال الأعمال المكتبية	٦,٩	١٨,٣
وكلاء وموظّفو مبيعات وعمّال الخدمات	١٦	١٨,٥
عمّال مهنيّون في الزراعة	١,٩	١,٤
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	٤٠	١٥,٣
عمّال غير مهنيّين	١١,٤	٧

المصدر: كشف القوى البشريّة، دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠٠٢.

٢. حول الوضع وتفسيره

تعكس حالة الاقلية العربية الفلسطينية وضع أقلية قومية غير فعالة في دولة إثنية ذات نظام حكم إثنوقراطي، والمقصود بذلك انها دولة تقترح بيتا قوميا لإحدى المجموعات الاثنية من تلك المتواجدة في المجتمع، وتظلم بشكل منهجي باقي المجموعات. وتسيطر الاغلبية في هذا النظام على منظومات وأجهزة الحكم المختلفة وتستعمل قوتها لحرمان الاقلية من المساواة الشخصية والجماعية.[٣]

3 - As'ad Ghanem. 2001. ***The Palestinian-Arab Minority in Israel: A Political Study*** . (State University of New York Press, SUNY University Press).

وتشمل الأدبيات العلمية العديد من الامثلة لاقليات تعيش داخل "إثنوقراطيات"، حيث قامت هذه الاخيرة باقتراح "ديمقراطية جزئية" للأقلية، من خلال المحافظة على تفوق وسيادة مجموعة الاغلبية. وتعتبر ايرلندا الشمالية من أبرز الامثلة على ذلك الأمر (منذ العام ١٩٢٢ إلى حين نشوب الحرب العنيفة في العام ١٩٧٠)، حيث اندلعت المواجهات بين البروتستانت الذين شكلوا الاغلبية المسيطرة وبين الكاثوليك الذين شكلوا الاقلية الواقعة تحت السيطرة، في نظام الحكم الذاتي لشمال ايرلندا. وقاد الكاثوليك نضالا في البرلمان وخارجه ضمن معركتهم من اجل المساواة الفردية والجماعية، واتخذ هذا النضال بعدا عنيفا في بعض الاحيان، ما حدا بالأغلبية إلى الرد على ذلك، وبالتالي أدى هذا الامر إلى تحطيم نظام الحكم الذي ساد حتى العام ١٩٧٠. وتجري الاطراف المتنازعة في هذه الايام حوارا تدعمه كل من بريطانيا والحكومة الجمهورية الايرلندية وترعاه الولايات المتحدة الاميركية، وذلك بهدف إعادة النظام إلى المنطقة وحل المشكلة المتفاقمة بين الطرفين.

وفي كندا يسري نظام مشابه، إذ بدأت سيطرة الانكليز على الفرنسيين منذ القرار الذي اتخذته بريطانيا بتوحيد الولايات الكندية ضمن دولة فدرالية واحدة في العام ١٨٦٧. وخاض الفرنسيون الكنديون نضالا دؤوبا داخل البرلمان وخارجه، بهدف تحقيق طموحهم في الاستقلال أو الحكم الذاتي في الإطار الكندي، وتخللت بعض مظاهر استعمال العنف هذا النضال الذي هدف إلى خلق المساواة مع الأغلبية الحاكمة. ويشهد العقد الأخير بوادر هدوء في النقاش الدائر بين مؤيدي إمكانية انفصال "كويبك"، وهي المنطقة المأهولة بالفرنسيين، والحصول بالتالي على الاستقلال التام، وبين دعاة بقاء كويبك جزءا من كندا، مقابل الحصول على حكم ذاتي ومساواة شخصية وجماعية للفرنسيين مع الأغلبية الانكليزية الكندية. وتسود أنظمة حكم إثنوقراطية مشابهة في كل من أستونيا، لتفيا، ليتوانيا، رومانيا، تركيا، ماليزيا وغيرها.

من غير المستبعد أن تطرأ عبر السنين بعض التغيرات على وضع الأقليات في هذه الدول الإثنوقراطية، هذه التغيرات تكون سريعة أحيانا وبطيئة في بعض الأحيان، لكن ما يميزها أنها فردية، أي تتعلق بالأفراد ولا تتعلق بالمجموعة ككل. ويتجه الأفراد في هذه المجموعات نحو التحصيل العلمي أكثر فأكثر ويقومون بتبني القيم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية العصرية أو شبه العصرية. ويسود في صفوف الأفراد الميل نحو استكمال عملية "التمغرب"، ويهتمون بالحصول على مستوى عال من الخدمات المحلية وغير المحلية. وقد يعبر الأفراد في مجموعة الأقلية عن رضاهم من درجة تقدمهم على المستوى الشخصي، أما على المستوى الجماعي فتبقى هذه المجموعات خاضعة لسيطرة المجموعة التي ترتبط بها الدولة، والتي لا تمكنهم من التطور جماعيا والتوصل إلى مستوى معقول من الحكم الذاتي والمشاركة الجماعية في بناء وتصميم حياة الدولة.

ويتعارض عدم القدرة على الحصول على مكانة جماعية للأقلية في الدولة الاثنية مع مسار الأقليات الأخرى في العالم. ويشكل غياب القدرة على تحقيق الأهداف الجماعية لهذه الأقلية أو على الأقل غياب التقدم الواضح في هذا الاتجاه، بسبب السياسة التي يتبعها نظام الحكم تجاهها، مفتاحا لفهم السلوك السياسي للأقليات في الدول الإثنوقراطية. وينعكس الطريق المسدود على المستوى الجماعي في غياب القدرة الواضحة لمجموعة الأقلية في التأثير في اتخاذ القرار على المستوى القطري-القومي، أو في غياب القدرة على الدخول إلى لب المركز السياسي والتساوي

مع مجموعة الأغلبية في إمكانية التأثير في اتخاذ القرار. ومن ناحية أخرى ينعكس الأمر في توفر شروط، تحد من قدرة الأقلية على التنظم كجماعة تدير بشكل قانوني مؤسساتها وتنظيماتها الخاصة والمستقلة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق طموحاتها والدفاع عن حقوقها.

٣. حول نظام الحكم في إسرائيل: اثنوقراطية وديمقراطية في إطار السيطرة

تتميز أنظمة الحكم الديمقراطية بوجود مجموعة من النظم والترتيبات التي تكفل الحرية للمواطنين والمساواة أمام القانون، إضافة لترتيبات بنيوية وضعت كي تضمن للأقلية حقها في المساواة وفي خوض النضال السياسي من اجل تحقيق مطالبها. هل توجد في إسرائيل انظمة أو ترتيبات تمكّن الأقلية الفلسطينية من تحقيق المساواة أو تحقيق بعض من مطالبها في مجال المساواة؟ وهل يعرقل التزام الدولة تجاه الصهيونية واليهودية تحقيق هذه المطالب؟

لا يمكن تصنيف إسرائيل كدولة ديمقراطية من حيث دمجها بين الاثنية والديمقراطية، ويجب عمليا تصنيفها كدولة اثنوقراطية مثل تركيا ولتفيا وسيريلانكا واستونيا وكندا حتى قبل ٤٠ عاما[4]. هذه الأنظمة تقترح على أقلياتها مساواة جزئية وتدمج أعضاء الأقلية في السياسة والمجتمع والاقتصاد ووسائل الأعلام بشكل محدود، ممتنعة بشكل قاطع عن منحها المساواة المطلقة لما تحصل عليه الأغلبية، وتنجح في ذلك من خلال إتباع سياسة متواصلة ومثابرة من الرقابة والسيطرة اللتين تكفلان المحافظة على سيطرة الأغلبية وهامشية الأقلية.

أما المبادئ التي تهتدي بها الأنظمة الإثنوقراطية فهي:

- سيطرة مجموعة عرقية فعالة على أجهزة الدولة.
- تحويل الهوية الاثنية (والديانة) وليس المواطنة إلى مفتاح لتقسيم الموارد والقوة من خلال تقويض الـ"ديموس".
- حدوث عملية "أثننة" تدريجية للسياسة، التي تبدأ بالتشكل بحسب الطبقات الاثنية.
- تولد حالة مزمنة من عدم الاستقرار.

يوفر المنطق الاثنوقراطي محورا لتحليل وفهم المجتمعات ذات نظام حكم يفضل إلى حد كبير مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى، وعلى حساب حراكية العلاقات بين المجتمعات المختلفة. فعلى سبيل المثال: سياسة الهجرة ("قانون العودة" لليهود فقط)، وسياسة توزيع الأراضي(" تخليص الأرض"، "تهويد الجليل"... الخ)، ومنح الدين مكانة مركزية في الدولة كإشارة لحدود الإثنوس صاحب الامتيازات الخاصة. وتدفق المال والتطوير بشكل حصري تقريبا نحو المدن والقرى اليهودية، ومركزية الثقافة العبرية في كل المجالات العامة (الكنيست، المحاكم ووسائل الإعلام)- كل هذه الأمور تضعضع وجود "الدولة" كمؤسسة عصرية تحاول دمج كل مواطنيها.

4- As'ad Ghanem. 1998. "State and minority in Israel: the case of the ethnic state and the predicament of its minority." **Ethnic and Racial Studies** 21 (3); pp. 428-448.

- Oren Yiftachel & As'ad Ghanem. 2004. "Ethnocratic Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories". submitted to **Political Geography**. 30 P.

- As'ad Ghanem, Nadim Rouhana and Oren Yiftachel. 1999 "Questioning 'Ethnic Democracy'" **Israel Studies** 3, 2. Pp. 253-266.

تمكّن إسرائيل من حيث المبدأ مواطنيها الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الأساسية مثل حق الانتخاب والترشح لمؤسسات الدولة، وتمكنهم من التعبير عن رأيهم والتمتع بحرية التنقل والتنظم. من ناحية أخرى، تحافظ الدولة على فوقية اليهود في جميع المجالات، بما في ذلك قوانين الدولة. وتمارس إسرائيل من ناحية نظام حكم ديمقراطيا، بكل ما يتعلق بالمستوى المؤسساتي وإجراء الانتخابات بشكل دوري، وتغيير الحكومة وفصل السلطات وفصل الجيش عن السياسة وغير ذلك، لكنها من ناحية ثانية لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية. وتتخذ إسرائيل كدولة متماثلة مع مجموعة عرقية/ قومية واحدة، إجراءات عديدة تهدف إلى عدم شمل مواطنيها العرب كمواطنين متساوين يحظون بكامل المخصصات التي يحصل عليها المواطنون اليهود. وحافظت إسرائيل فعليا على دونية العرب مقابل اليهود، من خلال التمييز ضدهم في العديد من مجالات ومرافق الحياة وعلى أصعدة عدة تلافيا لحصولهم على المساواة. إضافة إلى ذلك تدعم الأغلبية اليهودية الدولة الإثنية وسياستها تجاه المواطنين العرب. ويشكل هذا الدعم ضمانا لاستمرار ممارسة الدولة لوظيفتها الإثنية التي تتعامل مع اليهود كفوقيين ومع العرب كدونيين. ويكفل هذا الدعم، إضافة إلى ذلك، استقرار الدولة الاثنية، وهذا ما يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للأقلية، ويوصل لها رسالة تشير إلى ضآلة احتمال تغيير الوضع ضمن الظروف الديمغرافية والسياسية السائدة. ويساهم وضع كهذا في مضي الأقلية نحو وضع متأزم، أو يساهم في بحثها عن حلول ثورية لمكانتها داخل نظام الحكم.

وللتلخيص: نظام الحكم في إسرائيل هو نظام اثنوقراطي يرتكز إلى بعض المركبات الأساسية التي تفصل بينه وبين النظام الديمقراطي. في إسرائيل هنالك أولا مجموعة إثنية متحكمة، سيطرت وما زالت تسيطر على الدولة، ما يؤدي بهذا المفهوم إلى حالة من عدم الاستقرار. وتواصل إسرائيل سيطرتها على الأراضي العربية بهدف تهويدها ولا تبغي بذلك تحويلها إلى إسرائيلية بل يهودية. بعد ذلك، تستعمل الدولة الحيل المختلفة من أجل نقل ملكية هذه الأراضي إلى الوكالة اليهودية، وبعدها يضطر العربي الى التوجه إلى محكمة العدل العليا إذا اراد السكن في بلدة مثل كتسير.

إضافة إلى ذلك يتم توزيع موارد الدولة على اساس إثني واضح، ويعرف كل انسان عاقل أن موارد الارض والموارد الرمزية والمالية توزع حسب مفتاح إثني لصالح اليهود. ويتواصل مشروع الاثننة التدريجية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية وما يتعداها. ويشكل المنطق الإثني الاداة المركزية التي يجب علينا استعمالها عند تحليلنا لنظام الحكم الإسرائيلي ولا نستطيع استعمال المنطق الديمقراطي المدني أو المساواة والمواطنة. ونتحدث في هذه السياق عن سياسة الهجرة وسياسة توزيع الاراضي ومكانة ووظيفة الدين وتدفق الاموال والاستحواذ الثقافي والسياسي، وغير ذلك من المتغيرات ذات الطابع الاثني التي تشكل المفتاح في ادراك وفهم نظام الحكم الإسرائيلي، لا عن متغيرات الديمقراطية والمساواة.

٤. التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل - ٢٠٠٤

يتخذ التنظيم السياسي تجليات شتى تتمظهر في صورة احزاب وحركات ونواد ومنظمات تطوعية. وتشكل هذه النماذج والأنماط المنوعة للتنظيم الآلة أو الاداة الرافعة لمطالب المواطنين على اختلاف أنواعها. وفي مجتمع يتسم بالانقسام والتشرذم تظهر هذه الاطر التنظيمية كناطق بلسان مجموعات الأغلبية والأقلية على حد سواء. وسوف

نتطرق في هذا الفصل الى ابرز التنظيمات الحزبية الفاعلة على الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤، منها الفاعلة والممثلة في الكنيست الإسرائيلية، ومنها من اختار عدم المشاركة وخوض حلبة الانتخابات البرلمانية رافضا بذلك منح الشرعية للسلطة الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان واقع الاحزاب العربية في إسرائيل العام ٢٠٠٤، تأثر، فيما تأثر، بالمتغيرات وتراكم التحولات السياسية العامة الحاصلة في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو في العام ١٩٩٣، وبشكل خاص المتغيرات والتحولات الداخلية في المجتمع العربي في إسرائيل، وبروز تيارات فكرية-حزبية جديدة. وإن كانت التغيرات والتحولات منذ العام ١٩٩٢، وبشكل أدق منذ تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل ابتداءً من العام ١٩٩٦ وما افرزته من اسقاطات، توصّف المشهد السياسي الحزبي العربي حتى نهاية الألفية المنصرمة، فان اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة تشرين الأول ٢٠٠٠ جاءتا لتعيدا ترتيب الساحة الحزبية العربية وتبلورا ملامحها بشكل ملحوظ. إذ كان لهما تأثير مباشر وتركا بصمتهما الواضحة على الخطاب السياسي السائد وعلى موقف الأقلية العربية من الدولة والعلاقة معها، وعلى تصور إمكانيات العمل السياسي والأساليب التي يجب اتّباعها بهدف التأثير. كما ان لهذه المستجدات اسقاطات على امكانيات الحراك السياسي داخل الأقلية العربية، وعلى تشكل الائتلافات الداخلية بين التيارات الفاعلة وعلى موازين القوى بينهم. أضف الى ذلك ان المؤسسات الحزبية والسياسية والاقتصادية بل وحتى الأمنية الإسرائيلية دأبت على فرض قواعد جديدة للعبة السياسية، وقلصت الى حد بعيد هامش المناورة المتاحة للاقلية العربية في الديمقراطية اليهودية (انظر فقرة العنصرية في هذا الفصل).

التنظيمات السياسية الفاعلة لدى الأقلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ هي:

٤ - ١. الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

لقد بدأ النشاط والعمل التنظيمي الشيوعي في فلسطين قبل فترة طويلة من قيام إسرائيل. فقد باشر "حزب العمال الاشتراكي"، الذي كان بمثابة المظهر التنظيمي الاول للشيوعيين في البلاد، نشاطه منذ العام ١٩١٩، وفي العام ١٩٢٣ ظهر هذا التنظيم ذاته تحت اسم "الحزب الشيوعي الفلسطيني" الذي انضم الى "الكومنتيرن" (الأممية الثانية) وشرع منذ ذلك الوقت بقبول أعضاء عرب في صفوفه إضافة الى اليهود الذين بادروا الى تأسيسه، بيد أن الحزب ظل يتكون من أغلبية يهودية (ريخس ١٩٩٣: ٢٥ - ٢٦). وبسبب تدخل الحزب الشيوعي السوفييتي، الذي سعى الى تعزيز الطابع العربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، وحل الكومنتيرن اوائل الاربعينيات، حصل انشقاق في صفوف الحزب، حيث انسحبت منه غالبية أعضائه الفلسطينيين ليؤسسوا منظمة شيوعية وطنية مستقلة تحت اسم "عصبة التحرر الوطني"، في حين واصلت المجموعة اليهودية نشاطها في إطار "الحزب الشيوعي الفلسطيني" (ريخس ١٩٩٣: ٢٦ -٢٧)، غير أن هذين الفصيلين الشيوعيين، اليهودي والعربي، عادا واتحدا مجددا بعد قيام إسرائيل. فبعد مؤتمر مشترك عقد في تشرين الاول ١٩٤٨ أعلن الفريقان عن إقامة الحزب الشيوعي الإسرائيلي ("ماكي") الذي باشر على الفور باعادة تنظيم صفوفه متبعا طرق عمل مختلفة في محاولة لترويج برنامجه واهدافه وتوسيع قاعدة التأييد له في أوساط مواطني الدولة اليهود والفلسطينيين على حد سواء.

في اواسط الستينيات واجه الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) أزمة عميقة، حينما انشق الى مجموعتين، الاولى

وكان في عدادها غالبية الاعضاء اليهود في الحزب ونفر قليل من الاعضاء العرب، وقد احتفظت باسم "الحزب الشيوعي الإسرائيلي". والثانية بزعامة مئير فلنر وتوفيق طوبي واتخذت لنفسها تسمية جديدة وهي "القائمة الشيوعية الجديدة" (راكاح)، وقد ضمت غالبية الاعضاء الفلسطينيين ونفراً قليلاً من الأعضاء اليهود. وفي اعقاب انتخابات الكنيست السابعة (١٩٦٩) اختفت قائمة "ماكي" من الخريطة السياسية إثر عدم تخطيها نسبة الحسم، لتبقى قائمة "راكاح" في الحلبتين البرلمانية والجماهيرية ممثلا وحيدا للتيار الشيوعي في البلاد.

في اعقاب اختفاء "ماكي" كحزب منافس لـ "راكاح" أخذ (الحزب) الأخير يستحوذ على نسب متزايدة من التأييد الجماهيري بين الفلسطينيين في إسرائيل، وكان ذلك تعبيرا عن تزايد أعداد المنخرطين في صفوف الحزب أو أعداد المؤيدين له في الانتخابات، وبالاخص إثر تأسيس "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، في العام ١٩٧٧، حيث فاز الحزب الشيوعي في الحملات الانتخابية للكنيست الثامنة والتاسعة والعاشرة التي جرت في أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١، بتأييد القسم الاعظم من الناخبين الفلسطينيين، وفي انتخابات الكنيست الـ (١١) حصل الحزب على اكثر من نصف العدد الكلي للأصوات الصحيحة بين الناخبين الفلسطينيين.

ولكننا شهدنا منذ منتصف الثمانينيات تراجعا في مكانة ومركز كل من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي في أوساط الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، حيث يلاحظ منذ ذلك الوقت "تسرب" مستمر في صفوف أعضاء الحزب، وضمور في صفوفه القيادية، فضلا عن نشوب صراعات على اساس قومي وديني ومناطقي داخل الحزب الذي راح يزداد ضعفا ووهنا مع مرور السنوات، على الرغم من أنه لا يزال من المبكر "تأبينه" كقوة وكتنظيم رئيسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. وقد تجلى الضعف والانحسار في قوة ومكانة الحزب الشيوعي بشكل واضح في صناديق الاقتراع، اذ طرأ منذ انتخابات الكنيست الحادية عشرة (العام ١٩٨٤) تراجع ملموس في التأييد الانتخابي للحزب بين الفلسطينيين، واستمر هذا الهبوط حتى انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت في صيف العام ١٩٩٦. ففي هذه الانتخابات عاد الحزب الشيوعي، الذي تحالف مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي (انظر ادناه) ليحصل على نسبة كبيرة من الاصوات العربية، لكن هذا التغيير لا يشكل دليلا على عودة الحزب الى "عصره الذهبي"، كما أن ظروف هذا التغيير ليست منوطة بالحزب ذاته وانما بعوامل خارجية، من بينها تغيير طريقة الانتخابات والتحالف الذي عقده مع حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" وهو ما أكدته فيما بعد عودة هبوط التأييد للحزب مجددا في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة التي جرت في صيف العام ١٩٩٩.

في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (العام ١٩٩٦) حصل الائتلاف بين الحزب الشيوعي وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" على خمسة مقاعد، وقد فض هذا الائتلاف بعد الانتخابات مباشرة. وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩)، حصل الحزب على ثلاثة مقاعد. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة (٢٠٠٣)، أقام الحزب الشيوعي ائتلافاً مع عضو الكنيست أحمد الطيبي "الحزب العربي للتغيير" وحصلت القائمة المشتركة على ثلاثة مقاعد في الكنيست، (محمد بركة، عصام مخول وأحمد الطيبي) وكانت هذة المرة الاولى التى لا يتمثل في اعضاء الحزب الشيوعي في الكنيست عضو يهودي، الأمر الذي أثار خلافات ودعوات لاعادة النظر في مسألة التحالفات وجدواها الداخلية (ما بين الحزب الشيوعي والجبهة) والخارجية مع الحركة العربية للتغيير (أحمد الطيبي).

يتميز الشيوعيون عن التيارات الأخرى بعدة مميزات (انظر : Ghanem 2001)، أبرزها التنظيم على اساس يهودي – عربي مناوئ للصهيونية؛ السلام والمساواة كأهداف مركزية، اذ يرى الشيوعيون في المساواة بين اليهود والعرب، وفي السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، غاية مركزية لهم؛ تغييرات راديكالية، فان التغييرات التي يطالب بها الشيوعيون تعتبر راديكالية. فهم يطالبون صراحة **بتغيير الطابع اليهودي – الصهيوني للدولة، مؤكدين بشكل واضح** أن جذور التمييز والغبن الذي يتعرض له الفلسطينيون تكمن في الايديولوجية الصهيونية التي تفضل اليهود على غير اليهود؛ بيد أن التزام الشيوعيين بالتنظيم على اساس يهودي – عربي وبالتعاون الذي باتوا يرون في إقامته في الفترة الاخيرة ضرورة ليس مع اليهود وحسب بل ومع الصهيونيين أيضا، يؤدي الى كبح وفرملة مواقف التيار الشيوعي الذي يعتبر التزامه بالتعايش (كما ان الحزب يعرف نفسه بأنّه "حزب ثوري يهودي عربي" وأنّه "حزب وطني وأممي، يناضل من أجل المصالح الحقيقية لإسرائيل ولمصلحة مواطنيها اليهود والعرب") – على عكس التيارين القومي والاسلامي، التزاما عاليا وعميقا كما يستشف من الايديولوجية التي طرحها الشيوعيون في هذا الصدد، كما يشدد هذا التيار على القضايا الاجتماعية العامّة مثل حقوق العمال والنساء وغيرها.

٤ - ٢. الحزب الديمقراطي العربي والقائمة الموحدة.

في كانون الثاني العام ١٩٨٨، وعلى خلفية أحداث الانتفاضة الأولى، أعلن عضو الكنيست "العمالي" عبد الوهاب دراوشة، من قرية إكسال في الجليل، خلال مهرجان نظمه الفلسطينيون في إسرائيل احتجاجاً على السياسة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة، عن استقالته من حزب "العمل" وكتلته البرلمانية. وباشر دراوشة على الفور استطلاع إمكانيات استمراره في نشاطه السياسي، وبعد مشاورات أجراها مع عدد من رؤساء السلطات المحلية والأكاديميين وغيرهم قرر دراوشة إقامة حزب جديد أعلن عن نفسه كحزب عربي يتطلع الى تمثيل الجمهور العربي في اسرائيل، والتعبير عن همومه ومشكلاته وتطلعاته.

في حزيران ١٩٨٨ تأسس "الحزب الديمقراطي العربي"، وأعلن نيته المشاركة في انتخابات الكنيست الثانية عشرة العام ١٩٨٨، وحرص رجالات الحزب الجديد عند تشكيل قائمته للكنيست الثانية عشرة في العام ١٩٨٨ على إشراك شخصيات تمثيلية لقطاعات مختلفة.

تضمن برنامج الحزب الانتخابي مطالب عدة، منها تحقيق المساواه للعرب في إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل كحل للمشكلة الفلسطينية، كما تضمن البرنامج شرحاً وتوضيحياً للمنطق الكامن خلف إقامة حزب عربي في إسرائيل يستقطب اصوات الفلسطينيين ويمثل مصالحهم وسط التطلع لاستنفاد وتجسيد طاقتهم الانتخابية، واتهم الأحزاب اليهودية باستغلال هذه الطاقة دون أية محاولة جادة لتلبية مطالب الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

في انتخابات العام ١٩٨٨ فاز الحزب بمقعد واحد في الكنيست، احتله رئيس قائمة الحزب عبد الوهاب دراوشة، الأمر الذي شكل من ناحية الحزب بداية طيبة وأساساً جيداً لمواصلة طريقه. وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشرة ضاعف الحزب الديمقراطي العربي عدد مقاعده في الكنيست ليحتل مقعدين (غانم، ١٩٩٦).

يعود النجاح الذي أحرزه "الديمقراطي العربي" الى عدة عوامل، أهمها تأكيد الحزب على معالجة الشؤون اليومية

للمواطنين العرب في إسرائيل دون إهمال استحقاق الضريبة الكلامية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية العامة. ففي الوضع السائد لدى الفلسطينيين نتيجة للتمييز المستمر ضدهم في مجالات التعليم والصحة والتطوير البلدي وما شابه ذلك، كان من شأن ابراز هذه المواضيع والتشديد عليها اكساب الحزب موطئ قدم ونفوذاً كبيرين. ولضمان النجاح في دفع هذه المسائل قدما لجأ الحزب الى توجه جامع: ففي برنامجه وخطابات مسؤوليه، بمن فيهم رئيسه دراوشة، تجاهل الحزب بصورة واضحة الصهيونية والطابع اليهودي الصهيوني للدولة، وذلك بغية التقرب من المؤسسة الرسمية وإبقاء الباب مفتوحا أمام مشاركة الحزب في أي ائتلاف حكومي عندما تحين الفرصة لذلك. وقد حرص الحزب على إيصال رسالة مفادها ان الفلسطينيين في إسرائيل يجب أن يكونوا جزءا من الائتلاف الحكومي كي يتمكنوا من تحقيق انجازات حقيقية والتأثير " من الداخل ".

وعبر الحزب عن رغبته في ايجاد كتلة عربية كبيرة وفعالة، ومن هذا المنطلق بادر الحزب الى تشكيل " القائمة العربية الموحدة". ولما فشلت هذه المحاولة، نجح الحزب في إقامة " وحدة مصغرة " مع مجموعة من المستقلين، ومع الشق الجنوبي للحركة الاسلامية، جناح الشيخ عبد الله نمر درويش وعضو الكنيست عبد المالك دهامشة، وحاز الائتلاف على أربعة مقاعد في الكنيست. وفي العام ١٩٩٩ حصلت القائمة المشتركة على خمسة مقاعد، بعد ان انضمت اليه جبهة الوحدة الوطنية بقيادة عضو الكنيست هاشم محاميد، الذي كان انشقّ عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعد أن مثَلها في الكنيست، مؤسِّسا حزبا جديدا. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة العام ٢٠٠٣، لم يحظ التحالف سوى بمقعدين في الكنيست، (عبد المالك دهامشة عن الحركة الاسلامية وطلب الصانع عن الحزب العربي) وذلك بعد ان انشق عنه بعض الاعضاء الذين حاولوا خوض الانتخابات بشكل مستقل، مثل هاشم محاميد الذي أصر على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة رغم علمه المسبق، وفقا لاستطلاعات الرأي العام، عدم اجتيازه نسبة الحسم المطلوبة.

٤ - ٣. التجمع الوطني الديمقراطي

تشكل التجمع الوطني الديمقراطي العام ١٩٩٦، موحِّدا العديد من الحركات السياسية والأكاديمية التي نشطت في الماضي في المدن والبلدات العربية مثل حركة – "أبناء البلد" وحركة "ميثاق المساواة" التي أسسها د. عزمي بشارة، إضافة الى أعضاء سابقين في الحركة التقدمية وعدد من التشكيلات التنظيمية المحلية كـ " الحزب الاشتراكي " الذي قام في قرية " المغار " في الجليل، وحركة "الانصار" في أم الفحم، وحركة "النهضة" في الطيبة، وحركة "أبناء الطيرة "، وناشطين جماهيريين في الوسط العربي.

خاض التجمع الانتخابات لأول مرّة متحالفا مع الجبهة العام ١٩٩٦، وحاز على المقعد الرابع، ثم العام ١٩٩٩ متحالفا مع الحركة العربية للتغيير (أحمد الطيبي) ممثلاً بنائبين للتحالف. وفي العام ٢٠٠٣ خاض الحزب الانتخابات البرلمانية وحده وحاز على ثلاثة مقاعد (عزمي بشارة، وجمال زحالقة وواصل طه).

يتميّز التجمع الوطني عن باقي الأحزاب والتيارات بالمواقف بمطلب تحويل إسرائيل إلى دولة كلّ مواطنيها ومطلب إقامة حكم ذاتي ثقافي للمواطنين العرب في إسرائيل (حق الأقلية في إدارة شؤونها الذاتية كقضايا التربية والتعليم)،

وفي كونه يحاول الدمج بين التيار القومي والديمقراطية الليبرالية متمثلاً بالربط بين الهوية القومية والمواطنة المتساوية. الى ذلك يوجه أعضاء "التجمع" انتقادات علنية وضمنية لاتفاقيات السلام المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما ويعبر حزب التجمع صراحة عن عدم رضاه عن الطريقة التي تدار بها السلطة الفلسطينية.

٤ - ٤. الحركة العربية للتغيير

اقيم هذا الحزب في العام ١٩٩٦ بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشاراً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، نيته خوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، إثر بروزه في الاعلام بسبب منصبه. وقد ابدى الطيبي قدراً من المسؤولية، اضافة الى الحنكة السياسية، إذ اعلن قبيل انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (١٩٩٦) انسحابه قبيل موعد الانتخابات، لعدم تحالفه مع قوى أخرى ولعدم وثوقه من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة.

وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩) تحالفت الحركة العربية للتغيير مع "التجمع الوطني الديمقراطي"، وحازا على مقعدين في الكنيست، وقد فض التحالف بعد الانتخابات بيوم واحد ليذهب كل في طريقه. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة العام ٢٠٠٣، تحالفت "الحركة العربية للتغيير" مع الجبهة الديمقراطية وحصل الطيبي على المقعد الثالث، وقد حاز الائتلاف على ثلاثة مقاعد في الكنيست.

٤ - ٥. الحركة الاسلامية

يستند هذا التيار الى قيم ومبادئ الدين الاسلامي، ويدعو الى التنظيم على أساس ديني إسلامي يراعي الواقع القائم في إسرائيل، ويؤكد على المكون الديني في هوية الفلسطينيين القاطنين فيها. وكانت بواكير التنظيم الاسلامي السياسي قد ظهرت في فلسطين الانتدابية قبل العام ١٩٤٨، حيث شرعت حركة "الاخوان المسلمين"، التي انطلقت من مصر في العشرينيات، بالاهتمام بما يجري في فلسطين بحلول منتصف الثلاثينيات، وخصوصاً في أعقاب اندلاع المقاومة والتصدي لسلطة الحكم البريطاني والهجرة اليهودية في العام ١٩٣٦، إذ وصلت وفود وناشطون في الحركة من مصر سعيا لتشجيع وشد أزر الفلسطينيين في كفاحهم. وجاءت نتائج حرب ١٩٤٨ وما نجم عنها من تشتت أصاب الفلسطينيين وقيام إسرائيل التي فرضت حكما عسكريا على التجمعات السكانية الفلسطينية، لتوجه ضربة لنشاط الاسلام السياسي الحزبي. غير أن اللقاء المتجدد، الذي أفرزته نتائج حرب ١٩٦٧، بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع ووجود حركات أصولية دينية ومؤسسات للتعليم الديني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهم في خلق ظروف جديدة لتطور وظهور الاسلام السياسي – الحزبي مجددا لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

حتى الفترة الأخيرة لم تشارك الحركة الاسلامية كإطار تنظيمي – سياسي في انتخابات الكنيست على الرغم من أنها لم تقاطع هذه الانتخابات، حيث دعت أعضاءها قبيل انتخابات الكنيست للتصويت حسبما يمليه عليهم "ضميرهم"، وفي الفترة الأخيرة شاركت الحركة في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت العام ١٩٩٦، وذلك من خلال قائمة مشتركة مع الحزب الديمقراطي العربي، حيث قادت نتائج الانتخابات الى دخول ممثلين إسلاميين من الحركة الى

الكنيست. وأدى هذا القرار الى حدوث انقسام داخل الحركة، اذ انسحب من الحركة جزء من أعضائها احتجاجا على مشاركتها في الانتخابات، ليؤسسوا حركة بديلة بزالعامة رائد صلاح، رئيس بلدية أم الفحم، والذى اصبح يعرف فيما بعد بالشق الشمالي للحركة الاسلامية.

الظهور المتأخر للتيار الاسلامي، وخاصة في أعقاب ظهور وتجذر تعبيره التنظيمي المتمثل بالحركة الاسلامية، ساعد هذا التيار في طرح مواقف متبلورة منذ البداية تجاه المسائل المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل. صحيح أن التيار الاسلامي يشبه باقي التيارات من عدة نواح، غير أنه يختلف عنها بالتأكيد في سمات ومميزات أخرى أهمها:

(١) التنظيم على أساس عربي إسلامي – ديني: يؤيد دعاة التيار التنظيم على أساس قومي عربي مع تفضيلهم للتنظيم على أساس إسلامي، وهم منقسمون على أنفسهم فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات الكنيست.

(٢) الهوية الاسلامية كهدف مركزي: يؤكد التيار الاسلامي في تناوله لموضوع هوية الفلسطينيين في إسرائيل على المكون الديني الاسلامي في هذه الهوية، ويرى في تعزيز وتكريس مثل هذه الهوية هدفا مركزيا ينبغي العمل من أجله، دون التنكر بطبيعة الحال لباقي مكونات هوية الفلسطينيين في إسرائيل في ضوء كونهم أيضا عربا فلسطينيين ومواطنين في إسرائيل.

(٣) لهجة حادة: هذا التيار الذي نضج في أواسط الثمانينيات، انبثق في ظل واقع جديد في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي أتاح للمتحدثين باسمه طرح مطالبهم من السلطات والأغلبية اليهودية بلهجة حادة بل وغير مهادنة في الكثير من الحالات، في المسائل ذات الصلة بالفلسطينيين في اسرئيل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. كذلك فانهم لم يتوانوا عن مطالبة الفلسطينيين أنفسهم وبلهجة حازمة بالعمل من أجل مستقبلهم، وقد سعوا الى ترجمة ذلك عمليا.

بعد انتخابات ٢٠٠٣ هناك انخفاض واضح في قوة الحركة الاسلامية – الشق الجنوبي المؤتلف مع الحزب الديمقراطي العربي، اذ هبط تمثيل هذا الحزب الى ممثل واحد في الكنيست السادسة عشرة (عبد المالك دهامشة) وأخذ يتبنى مواقف سياسية مرنة، وقد برز هذا الأمر حين صوت ممثله (بالاضافة الى النائب طلب الصانع) مع مشروع شارون للانسحاب أحاديّ الجانب من غزة وجزء من شمال الضفة الغربية.

في المقابل، ومنذ اندلاع انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الأول يتعرض الشق الشمالي من الحركة الاسلامية بزعامة رائد صلاح الى ملاحقات امنية–بوليسية إسرائيلية على خلفية مساندته للأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع في انتفاضة الاقصى، وكانت ذروتها الحملة العسكرية لاعتقال قياديي الحركة في أيار ٢٠٠٣.

٤ - ٦. حركة أبناء البلد

تأسست حركة "أبناء البلد" العام ١٩٧٢ على يد مجموعة من النشطاء القوميين من سكان القرى الرئيسية في منطقة المثلث (أم الفحم)، قرروا تأسيس حركة محلية جديدة وذلك احتجاجا على مساندة الشيوعيين للمجلس المحلي ورئيسه في ذلك الوقت، والذي كان من الموالين لحزب "العمل" الإسرائيلي (اسكندر، ١٩٧٩). وفي انتخابات المجلس المحلي

التي جرت العام ١٩٧٣ فازت قائمة الحركة بمقعد واحد من أصل ١٥ مقعدا يتكون منها المجلس المحلي، الأمر الذي شكل بالنسبة للحركة انجازا لا بأس به، خاصة وأنه تحول الى خشبة قفز لنشاط قطري. وبالفعل فقد أقامت الحركة اثر ذلك فروعا لها في قرى وبلدات عربية أخرى. وترفض هذه الحركة منذ نشأتها المشاركة في انتخابات الكنيست رافضة اعطاء الشرعية للمؤسسة الإسرائيلية.

عززت حركة "أبناء البلد" بوعي مسبق نشاطها في أوساط الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية المختلفة، لاعتقادها بأن المؤسسات الأكاديمية محميّة عن طريق قوانين خاصة بها وأن الطلبة الجامعيين الشبان الذين يمتلكون استعداداً عاليا للمخاطرة يشكلون أرضية خصبة لنشاطاتها. وقد أطلقت فروع "أبناء البلد" في الجامعات على نفسها اسم "الحركة الوطنية التقدمية"، والتي انصب نشاطها في هذه الجامعات على ترويج نظرية حركة أبناء البلد وتعزيز الالتزام بـ "العمل الوطني" في صفوف الطلبة على أمل أن يواصل هؤلاء نشاطهم بعد عودتهم الى بلداتهم وقراهم. وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات طرأ تراجع على قوة الحركة مقابل صعود قوة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وعقب ظهور الحركة التقدمية تحالف مؤيدو هذه الحركة في الجامعات مع أعضاء الحركة الوطنية التقدمية (الواجهة الطلابية لحركة "أبناء البلد") وشكلوا بصورة مشتركة في الجامعات "جبهة العمل الوطني" التي أخذت تنافس بفاعلية أكبر نفوذ الجبهة الديمقراطية، وبحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات طرأ تراجع ملحوظ في مستوى سيطرة جبهة العمل الوطني في لجان الطلاب العرب.

في التسعينيات طرأ هبوط العام على مستوى نشاطات حركة " أبناء ألبلد" حيث قلصت المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة والأقلية الفلسطينية في إسرائيل مساحة نشاط الحركة ودفعتها الى التشاور مع جهات أخرى بغية استكشاف ملامح طريقها المستقبلي. وبحلول انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت في أيار ١٩٩٦، تحالف "أبناء البلد" مع عناصر قومية أخرى ليؤسسوا حزبا جديدا (التجمع الوطني الديمقراطي) لخوض انتخابات الكنيست، الامر الذي ادى الى انشقاق داخل الحركة، ومنذ ذلك تتراجع قوة هذه الحركة.

٤ -٧. الحزب القومي-العربي

تأسس الحزب القومي العربي في كانون الثاني العام ٢٠٠١ بعدما انفصل عضو الكنيست محمد كنعان عن الحزب الديمقراطي العربي، يسعى الحزب الى نشر الفكر القومي العربي لدى العرب في إسرائيل، ويدعو الى النضال ضد سياسة الدولة تجاه العرب في إسرائيل وتجاه القضية الفلسطينية عموماً.

يرى الحزب ضرورة خلق نوع من التواصل السياسي والحضاري والثقافي بين العرب في إسرائيل وبين العالم العربي باعتبار العرب في إسرائيل جزءاً من الأمة العربية. استطاع الحزب ان يبني قاعدة شعبية من مختلف الشرائح الاجتماعية ويستقطب العديد من النشطاء داخل القرى والمدن العربية.

خاض الحزب انتخابات الكنيست العام ٢٠٠٣ من خلال قائمة مشتركة مع الحركة الاسلامية والحزب العربي الديمقراطي وفازت القائمة المشتركة بمقعدين فقط، ولهذا لم يستطع ممثله محمد كنعان دخول الكنيست.

٤ - ٨ . العرب في الأحزاب اليهودية

تواطأت عناصر مختلفة في المجتمع الفلسطيني قبل قيام إسرائيل مع الكيان الاستيطاني اليهودي الذي اقيم في البلاد، حيث نسجت هذه العناصر علاقات مع الزعامة اليهودية التي عملت في السر والعلن من أجل إقامة وطن لليهود، وجاء قيام إسرائيل ليعطي تلك العناصر دفعة مهمة وتعزيزا بآلاف الناشطين السياسيين الذين وجدوا حيزا أو متسعا لهم في عضوية الاحزاب اليهودية أو كمجندين يعملون من أجل تجنيد ناخبين عرب لحسابها . وبطبيعة الحال فقد اتسم انخراط الفلسطينيين في الاحزاب اليهودية في البداية بنوع من التردد، لكن هذه العملية اكتسبت مع مرور السنوات دفعة قوية، وبات واضحا الان ان هناك جزءا من العرب يصوتون للأحزاب اليهودية، سواء من خلال انخراطهم المباشر في هذه الأحزاب، أو من خلال كونهم مؤيدين لما تطرحه من مواقف .

هذا التيار يسلم بمكانة الفلسطينيين في إسرائيل كأقلية، ولا يطالب بشكل واضح وحاسم بالاعتراف بهم كاقلية قومية عربية فلسطينية، بل يدعو الى التقارب والاندماج في الأحزاب اليهودية والائتلافات الحكومية ويرتضي لنفسه تبوؤ مكانة متواضعة أو هامشية في هذه المؤسسات والأطر . إضافة الى ذلك، فان هذا التيار يؤكد على المكون الإسرائيلي في هوية الفلسطينيين دون المطالبة بإجراء تغييرات في طابع الدولة وأهدافها في ضوء قبوله بالإسرائيلية، ولذلك فهو يوافق على الاندماج في النظام القائم دون ان يطالب بإجراء تعديلات جوهرية على هذا النظام .

وكان حزب العمال الموحد (مبام) أول حزب صهيوني فتح أبوابه امام انخراط أعضاء عرب في صفوفه منذ العام ١٩٥٤ . ومنذ انتخابات الكنيست الثانية التي جرت في العام ١٩٥١، أصبح للحزب ممثلون عرب في الكنيست . وعلى عكس "مبام" عارض حزب "مباي" (حزب عمال أرض إسرائيل) الذي تزعمه بن غوريون في الخمسينيات ضم أعضاء عرب الى صفوفه، ليواصل بذلك نشاطه في المجتمع العربي عن طريق "القوائم التابعة" أو عبر زعماء تقليديين عملوا في خدمة مصالح هذا الحزب دون أن يكونوا أعضاء في صفوفه . ولم يحصل التغيير في موقف حزب "العمل"، وريث "مباي"، سوى في العام ١٩٧٠، حيث وافق الحزب على قبول مواطنين عرب في صفوفه شرط أن يكون هؤلاء ممن "يخدمون في أذرع أجهزة الأمن"، وفي فترة لاحقة (العام ١٩٧٣) تخلى الحزب عن هذا الشرط وشرع بقبول أعضاء عرب دون شروط . بعد ذلك حذت بقية الاحزاب اليهودية، ومن ضمنها "حيروت" حذو حزب "العمل" وراحت تقبل انخراط العرب في صفوفها .

وفي السنوات الاخيرة يتركز هذا التمثيل العربي في الأحزاب اليهودية بثلاثة أحزاب يهودية-صهيونية، وهي حزب ميرتس "اليساري"؛ وحزب العمل، وحزب الليكود . في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩) تمّ انتخاب عدد من العرب ضمن الأحزاب الصهيونية . ففي حزب ميرتس الصهيوني الليبرالي انتخبت حسنيّة جبارة، لتصبح بذلك أول امرأة عربيّة تدخل الكنيست (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤) . وفي حزب العمل انتخب كلّ من نواف مصالحة وصالح طريف، شغل الأول منصب نائب وزير خارجية إسرائيل في فترة حكم إيهود باراك، ما جعله هدفا للكثير من النقد، لكونه ممثّلاً لسياسة إسرائيل الخارجية، بما في ذلك سياستها تجاه الفلسطينيّين والعالم العربيّ (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤) . أمّا طريف، الذي شغل "المقعد الدرزي" في حزب العمل، فقد شغل منصب وزير من غير حقيبة

في حكومة الليكود-العمل برئاسة أرئيل شارون. بذلك يكون أول عربيّ يشغل منصب وزير في حكومة إسرائيلية. إلا أنّ طريف اضطر إلى الاستقالة من الحكومة بعد فترة قصيرة، لا بسبب الانتقادات العربية لقبوله حكومة شارون، وإنّما بسبب شبهات حامت حوله بخصوص نظافة يده وبسبب إشاعات حول تورّطه في مخالفات أخرى.

في انتخابات الكنيست السادسة عشرة (سنة ٢٠٠٣)، انضمّ مصالحة إلى حزب "عام أحاد" (شعب واحد) برئاسة عمير بيرتس الذي انشقّ سابقا عن حزب العمل، لكن موقع مصالحة المتأخر لم يسمح له بالعودة إلى الكنيست بعد أن مكث فيها ردحا طويلا من الزمن. كذلك لم ينجح طريف في الوصول إلى الكنيست من جديد. كذلك الحال في حزب ميرتس اذ لم يحظ أي عربي بالوصول الى الكنيست نتيجة التراجع الكبير في عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الانتخابات. وفي حزب الليكود، هناك عضوان عربيان (على الرغم من رفضهما هذا التعريف حيث يفضلان تعريف نفسيهما بأنهما اسرائيليان)هما أيّوب قرّا ومجلي وهبة.

٥. منظمات المجتمع المدني في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

تتجلى المظاهر الاساسية لوجود المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل في شكل بناء المؤسسات والمنظمات التي تأخذ على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، سواء كاضافة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة أو كبديل لهذه المؤسسات وعدم عملها بشكل كاف من أجل الفلسطينيين في مجالات عدة، وتتبدى هذه المظاهر أو التجليات بصورة العامة، أو من حيث المبدأ، في شكل منظمات وجمعيات كما هو مبين أدناه. وتتركز أغلب فعاليات هذة المؤسسات في مجال حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ والمرافعة المحلية والدولية؛ ومجال تدعيم وتقوية الأقلية الفلسطينية؛ ولاحقاً أقيمت بعض مراكز الابحاث.

وفي السنوات الاخيرة تزايدت أهمية وفعالية عمل هذه المؤسسات والجمعيات في شتى الميادين، الا انها ما زالت مرتبطة بشكل شبه تام بمصادر تمويل من الصناديق الدولية، ورهينة السياسات والقوانين الإسرائيلية. وفي كثير من الحالات تتعرض للمضايقات والمساءلات غير المبررة من قبل أجهزة الدولة، وبالاخص بعد اندلاع انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الاول، ومشاركة قسم كبير من مؤسسات وجمعيات المجتمع الفلسطيني في مؤتمر ديربن العام ٢٠٠٢ لمناهضة العنصرية ضمن وفد الجامعة العربية (من الجدير بالذكر ان إسرائيل قاطعت هذا المؤتمر بدعوى مواقفه المتحيزة سلفاً ضد إسرائيل). أضف الى كل ذلك وجود خلافات ومنافسة بين المؤسسات والجمعيات الفاعلة، بسبب انتماء بعض منها لمشارب فكرية مختلفة ومتنافسة بعض الشيء، وذلك استمراراً للمنافسات الحزبية الايديولوجية الموجودة لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. هذه العوامل قد تحد وتكبح، الى حد ما، من فعالية نشاط هذه المؤسسات والجمعيات وتحول دون تحولها الى قوة فاعلة ذات تأثير جدي في الساحة الفلسطينية والإسرائيلية.

الجمعيات كجزء من المجتمع المدني: ظهرت الجهود والمساعي الرامية لاقامة جمعيات لأهداف وغايات شتى في المجتمع الفلسطيني قبل حرب ١٩٤٨ وقيام اسرائيل. ففي عهد الانتداب البريطاني بدأت تنتظم قطاعات مختلفة من أجل تقديم خدمات لاعضاء تلك المنظمات والفئات وحتى الجمهور العام، غير أن هذه العملية اقتصرت على

فئة ضيقة أو محدودة من الناس، فضلا عن أنها استندت الى أساس أو عنصر طائفي – ديني واقتصرت على المدن (Nakhlih، ٢ : ١٩٩٠-٥). وقد أدت نتائج حرب ١٩٤٨ (إقامة إسرائيل وتشتت الشعب الفلسطيني) الى إجهاض وتدمير معظم هذه التنظيمات والمؤسسات، وتوقف عملية اقامة الجمعيات الجديدة كليا.

بعد قيام إسرائيل كانت هناك بوادر ومحاولات محدودة لاقامة وانشاء جمعيات جديدة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، لكنّ الحكم العسكري والسيطرة الوثيقة التي انتهجتها الدولة طوال فترة تطبيق الحكم العسكري حالا دون جميع محاولات التنظيم على أساس تطوعي، وردعا الكثيرين بالتالي عن القيام بأية محاولة جادة لانشاء جمعيات جديدة، ومن الواضح، حسب الجدول رقم (١) الوارد أدناه أن قفزة قد حصلت في عملية انشاء الجمعيات خلال السبعينيات، أي بعد الغاء الحكم العسكري، وهي عملية شهدت فيما بعد انطلاقة في فترة الثمانينيات.

جدول رقم (١)

جمعيات عامة لدى الفلسطينيين في إسرائيل حسب سنوات التأسيس (المصدرYAFFA، ١٠ : ١٩٩٠)

سنوات التأسيس	نسبة الجمعيات
لغاية ١٩٤٨	٪٥,٤
١٩٥٩-١٩٥٩	٪٢,٢
١٩٦٩-١٩٦٠	٪٠,٥
١٩٧٩-١٩٧٠	٪١٦,٧
١٩٩٠-١٩٨٠	٪٧٥,٢

ملاحظة: حسب إجمال معهد يافا، وصل عدد الجمعيات لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العام ١٩٩٠ حوالي ١٨٦ جمعية. وشهدت التسعينيات قفزة نوعية في إنشاء الجمعيات العربية، كماً ونوعاً، إذ أقيمت جمعيات متخصصة عديدة منذ ذلك الحين، وفي مجالات مختلفة. ودعمت هذه الجمعيات فعالية العمل الأهلي وأكسبته التخصص والنجاعة والمصداقية.

استنادا الى تقديرين أعدهما "نخلة" ومعهد يافا للدراسات، كان لدى الفلسطينيين في اسرائيل حتى العام ١٩٩٠ نحو ١٨٠ جمعية عامة، سعت الى تقديم خدمات معينة لجمهور أعضائها أو لعامة الجمهور وسط ميول للتخصص في أنواع معينة من الخدمات، وأحيانا وسط اهمال هذا البعد والعمل بمقتضى الاحتياجات الملموسة للمكان الذي أقيمت فيه، أو بمقتضى احتياجات العامة الجمهور الفلسطيني في إسرائيل. صنف "نخلة" الجمعيات ضمن أربعة أنواع أو نماذج رئيسة. الاول، ويشمل التي أقيمت وعملت على أساس من التخصص الملموس المحدد سلفا من قبيل جمعيات تعنى بقضايا الصحة، أو الثقافة، أو الفنون أو قضايا التربية والتعليم. الثاني، يشمل جمعيات ذات أهداف متنوعة مع حصر النشاط في منطقة جغرافية معينة، كالجمعيات التي أقيمت لمعالجة مشاكل فئات ومجموعات سكانية في المدن أو في بلدات وقرى معينة. الثالث، يشمل جمعيات عالجت قضايا محدودة وملموسة في عموم

البلاد كالجمعيات التي شكلت لمعالجة مشاكل قطاع اجتماعي محدد أو طائفة معينة . أما النوع الرابع فيشمل جمعيات قطرية شكلت من قبل منظمات وأحزاب سياسية كجمعيات الحركة الاسلامية او الجمعيات التابعة للأحزاب السياسية (NAKHLIH, 1990:8).

عانت هذه الجمعيات بصورة عامة من عدة مشاكل أساسية واخرى أقل أهمية، وقد عانت بشكل أساسي من عدم الاستقرار المالي نظرا لتعلقها بمصادر تمويل خارجية لأنشطتها، كما عانت من فقدان أوغياب القوى البشرية المؤهلة والقادرة على المبادرة والمشاركة في نشاطات العامة، وبالأساس عانت هذه الجمعيات من نظرة ومعاملة السلطات الإسرائيلية القائمة على الشك والارتياب في وجود الجمعيات وأهداف نشاطها (NAKHLIH-١٧، ١٩٩٠ : ٩) والمضايقات السلطوية تجاهها .

اعتبارا من العام ١٩٩٠ أضحت عملية إقامة الجمعيات الجديدة بطيئة، ويعود ذلك بشكل أساسي لسببين رئيسيين، الاول : ويكمن في حقيقة أنه كان هناك في الواقع أكثر من جمعية واحدة بالمتوسط في كل مدينة أو قرية عربية، وفي ذلك نوع من التنظيم الذي ضمن انتشارا في غالبية المدن والقرى العربية، الأمر الذي جعل أعضاء هذه الجمعيات يتطلعون من جهة، وبدافع طبيعي، الى كبح أية مبادرات أو تشكيلات تنظيمية جديدة مشابهة في أهدافها، ومن جهة أخرى فقد فتح هؤلاء أبواب جمعياتهم لانضمام أشخاص أظهروا استعدادا للمساهمة والعطاء والتحول الى عناصر فعالة في المجتمع المحلي .

السبب الثاني يكمن في حقيقة أن تجربة الجمعيات لم تكن ناجحة بوجه عام، حيث اتهمت هذه الجمعيات غالبا بأنها مجرد " دكاكين " أقامها أشخاص طمعوا في جمع التبرعات لمصلحتهم الخاصة أو سعوا وراء مركز ووظيفة لانفسهم، ولذلك فان الاهداف المعلنة لهذه الجمعيات لم تتحقق مطلقا، أو ان انتاجيتها اقتصرت على تقديم خدمات معينة لصالح أشخاص معينين وأحيانا لشخص واحد وقف على رأس هرمية تلك الجمعيات .

علاوة على ذلك، تطلب إنشاء الجمعيات الجديدة، وخصوصا تلك القائمة على أساس قطري، جهدا خاصا وعملا مهنيا وقيادة مميزة وتطلعا نحو توفير حلول ملائمة لمشكلات ملحة، وفي غاية الأهمية، يعاني منها مجمل الوسط العربي أو بعض قطاعاته وفئاته الخاصة .

وقد أقيمت مثل هذه الجمعيات في فترة التسعينيات، كجمعية " ابن خلدون "، و"نساء ضد العنف" و"سوار" و"عدالة "، و"مساواة "، و"اتجاه "، و"مدى الكرمل"، وغيرها . وعلى ما يبدو فقد طرأ في هذا المجال تقدم معين يتيح لمنظمات المجتمع المدني العربية طرح مواقفها والتأثير في السياسة سواء على المستوى القطري العام أو على مستوى الفلسطينيين مواطني إسرائيل بصورة خاصة .

٦. السلطات المحلية العربية في إسرائيل ٢٠٠٤

بلغ عدد السلطات المحلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤، ٧١ سلطة محلية من اصل قرابة ٢٦٠ سلطة محلية (بعد عملية دمج لبعض السلطات المحلية العام ٢٠٠٣ بما فيها سلطات عربية)، ومن ضمن هؤلاء عشر بلديات، مجلسان اقليميان والباقي مجالس محلية .

بدأت عملية انشاء السلطات المحلية العربية في إسرائيل في منتصف الخمسينيات[٥] (فترة الحكم العسكري)، واحيلت إدارتها (آنذاك) الى مخاتير عينوا من قبل الحكام العسكريين لكل منطقة – انتمى هؤلاء المخاتير عادة الى الحمائل الكبرى في البلد (نويفرجير، 1998; Sa'di, 2003; Al-Haj and Rosenfeld, 1988, p. 26). وكان العديد منهم من اوساط حزب مباي (كان حزب مباي الحزب المسيطر في الدولة منذ سنوات تأسيسها وتواجد في صفوفه العديد من العرب) الذي هدف بذلك الى ان يكافئ المتعاونين معه والذين يصوتون له ويدعمونه (Sa'di, 2003, p. 227) . وكان هذا بعد انهيار السلطات المحلية العربية او شللها التام غداة نكبة ٤٨ (غانم وابو شرقية 2004، ص 99) .

السلطات المحلية العربية لم تبدأ عملها بصورة ديمقراطية كمؤسسات منتخبة بهدف توفير الخدمات للمواطنين، انما كأداة لتوطيد السيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل . أحد الأهداف تعيين رؤساء للسلطات المحلية من قبل الدولة، بحسب سيغف (١٩٨٦)، هو "تقسيم العرب الى طوائف ومناطق . . . وخلق اجواء التنافس في انتخابات السلطات المحلية العربية لتعميق الانقسام في القرى نفسها، ومنع تبلور السكان العرب في وحدة واحدة . . . وتحويل الصراع من صراع قومي بين العرب واليهود في الدولة الى صراع بين العائلات في قراهم ومدنهم، وبهذا فإنها تقوض اية قوة سياسية عربية قومية تتناقض واهداف مؤسسات الدولة (وخصوصا المخابرات العامة) كما وتشغل السكان عن القضايا القومية والقطرية وتركز جل اهتمامها على السياسة المحلية في القرية (توم سيغف، ١٩٨٦ ، ص ٧٨، Sa'di، ٢٠٠٣) . تتناسب سياسة الدولة تجاه السلطات المحلية العربية مع التوجه العام الذي يقضي بعدم تطوير اقتصاد عربي مستقل[٦]، اذ تمتنع الدولة عن تقديم مساندة "ايجابية" للسلطات المحلية العربية، وتعمل بنهج المساعدة الاحتوائية التي تكرس الارتباط البنيوي بموارد الدولة، وذلك عن طريق الامتناع عن إقامة مناطق صناعية حيوية؛ او تطوير المرافق الاقتصادية، وحجب الموارد الاساسية التي قد تساعد على تطوير اقتصاد محلى ذي قدرة على الاستمرارية والنمو في مناطق السلطات المحلية العربية بهدف منع الاستقلالية المادية ولو الجزئية (بعكس سياستها تجاه السلطات المحلية اليهودية)، خاصة ان رؤساء السلطات المحلية العربية يلعبون، في الوقت ذاته، دور "القيادة الجماعية للاقلية العربية"، بصفتهم يشكلون "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية" وهم ايضا جزء مركزي في "لجنة المتابعة العليا للشؤون العربية"[٧]، الامر الذى يخلق ازدواجية ويخلط الاوراق، فتارة يقومون هم (رؤساء السلطات المحلية العربية) بدور المُطَالِب من الدولة باسم المواطنين العرب كمجموعة، وتارة اخرى يقومون بدور المطالَب والمساءل من قبل سكان السلطة المحلية التي يرأسها كل منهم . اضف الى ذلك الاشكالية الجوهرية في دور السلطات المحلية العربية، النابعة من

٥ سنة ١٩٤٨ كان هنالك فقط بلديتان وهما بلدية الناصرة وبلدية شفاعمرو ومجلس محلي واحد في كفرياسيف، وبعد قيام اسرائيل اعطيت مكانة سلطات محلية رسمية بصورة تدريجية لباقي القرى والمدن، الا انها لم تعترف بجميع القرى والتجمعات السكانية، وبقي قسم منها دون اعتراف من السلطات الاسرائيلية وهي ما تسمى بالقرى غير المعترف بها .

٦ حيدر، ١٩٩٠؛ حيدر، ١٩٩٦؛ Lustick، ١٩٨٠)

٧ انشئت لجنة المتابعة في العام ١٩٨٢ في اجتماع سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية بدعوة لاعضاء الكنيست العرب على خلفية الاوضاع الصعبة للسلطات المحلية العربية (صباغ خوري، ٢٠٠٤).

كونهم جهاز سلطة تابعاً لوزارة الداخلية، وهو مرغم على تطبيق القوانين والسياسات المركزية، وعليه فهي –السلطات المحلية العربية– تمثل الدولة ازاء المواطنين في كل ما يتعلق بالامور التنظيمية. وكثيرا ما يتحول استياء المواطنين من اجحاف الدولة وسياساتها العنصرية الى غضب تجاه السلطات المحلية ويتم تحميلها المسؤولية، خصوصاً في قضايا البناء والمسكن والاراضي (شحادة وصباغ–خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

بالاضافة الى هذا تحولت السلطات المحلية العربية الى أحد أكبر المشغلين في سوق العمل العربية المحلية، وركيزة اقتصادية اساسية للاقلية العربية في إسرائيل، في وقت تُغلق فيه اسواق العمل المركزية امامهم (شحادة، ٢٠٠٤، أ؛ غانم وابو شرقية ٢٠٠٤)، ما يضيف الى أبعاد السيطرة السياسية والتحكم في موارد السلطات المحلية العربية، من قبل المؤسسات الحكومية، بعداً اضافياً، وهو السيطرة والتحكم في أحد أهم أماكن التشغيل لدى الأقلية العربية في إسرائيل.

من هذه المنطلقات جميعا يمكن الادعاء بان الواقع المعيشي المختلف، والفروق الشاسعة في مستوى التطور، والازدهار والبناء ومستوى التصنيع، والحالة الاقتصادية، تشكل جزءاً من افرازات المكانة والوظائف المختلفة للسلطات المحلية، العربية واليهودية.

حتى التسعينيات حرمت السلطات المحلية العربية بشكل كبير من الميزانيات والدعم الحكومي، الأمر الذي رسخ مكانتها الدونية بالمقارنة مع السلطات المحلية اليهودية، وافرزت هذه السياسات في المحصلة العامة اقصاء الأقلية العربية عن عملية التطوير والتنمية. مع بداية التسعينيات لوحظ تغير طفيف في السياسات الحكومية ومنهجية التعامل مع السلطات المحلية العربية. هذا التغيير لم يكن ناتجاً عن مبادرة من قبل الدولة باتجاه تصحيح التمييز القائم تجاه السلطات المحلية، انما محصلة عمل سياسي مستمر من قبل الفلسطينيين في إسرائيل، ومن قبل رؤساء السلطات المحلية العربية عن طريق المؤسسات التمثيلية، كاللجنة القطرية لرؤساء السلطة المحلية، ولجنة المتابعة العليا (شحادة وصباغ–خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

فمنذ مطلع التسعينيات، يشتق تعاطي الدولة مع السلطات المحلية في البلاد ككل، من منطلق توكيل عملية الانماء والتطوير (على المستوى الاقليمي والمحلي) في أغلبيتها للقطاع الخاص وقوى السوق (حسون وحازان، ١٩٩٧؛ تلخيص مؤتمر مركز القدس لدراسات الدولة والمجتمع، ١٩٩٨). ويدرج هذا في سياق التحول الجذري في عملية التخطيط وسياسات الانماء التى تنتهجها الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الحين والتي تهدف الى التطوير الاقليمي والاهتمام بمدن مركزية (بن–ديفيد، ٢٠٠٢). ويتلاءم هذا التحول مع الفكر الاقتصادي الجديد في الدولة بشكل العام، كما انه يتماشى مع قدرات السلطات المحلية اليهودية التى وصلت نقطة النضج الكافية– من ناحية البنى التحتية والتطوير ورأس المال البشري، لتقود عملية الانماء مع الشريك الجديد لها، القطاع الخاص والسوق. اضافة الى ذلك، فإن الدولة تركز على تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمستثمرين من القطاع الخاص في اقامة المشاريع والمصانع في مناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية (قوانين دعم الاستثمار في مناطق التطوير أ وب على سبيل المثال لا الحصر).

اما السلطات المحلية العربية فقد بدأت الدولة اعطاءهم ميزانيات حسب معايير جديدة قللت من امكانية التمييز في قسم من الميزانيات، لكنها ابقت على الكثير منها. وتعالت مطالبة السلطات المحلية العربية من قبل الدولة بالاهتمام

اكثر ببنود الدخل الذاتي لتوفير الميزانيات، كما تسوق الدولة على انها تتعامل مع جميع السلطات المحلية بمعيار واحد لتوزيع الدعم الحكومي والميزانيات، وتتجاهل بذلك الفروقات الكبيرة في نقطة الانطلاق بين السلطات المحلية العربية واليهودية، إذ تقوم الدولة "بمساواة" بين غير متكافئين وتعطيهم ميزانيات متقاربة، متجاهلة بذلك الفروقات الواضحة في امكانيات تجنيد الاموال الذاتية -مثل ضريبة الاملاك وغيرها- والاحتياجات المختلفة.

في قضية الاراضي ومسطحات النفوذ، القضية التي تقع في لب الايديولوجية الصهيونية ووجود إسرائيل كدولة يهودية، نرى ان الصورة مغايرة، اذ لم تغير الدولة من سياستها الرامية الى السيطرة على الاراضي العربية. ولم تقبل اغلبية طروحات السلطات المحلية العربية حول توسيع مسطحات النفوذ، وزيادة مناطق البناء والمناطق الصناعية، على الرغم من ان هذه الطروحات تتضمن تنازلاً كبيراً من قبل السلطات المحلية العربية في قضايا الارض، وتتعامل مع الوضع القائم وليس مع المطالبة بإرجاع كل ما صودر أو سلب من الاراضي العربية، وعلى الرغم من تقديم جميع هذه التنازلات الضمنية تستمر إسرائيل في محاولات دؤوبة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي العربية، وتهويد الجليل، والسيطرة على الاراضي العربية في المثلث والنقب (شحادة وصباغ-خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

تشير المعطيات الى ان حجم ميزانية السلطات المحلية العربية يصل الى ٧٠٪ من حجمها في السلطات المحلية اليهودية. وان مصدر القسم الاكبر من ميزانيات السلطات المحلية العربية يأتي من المشاركة الحكومية. اذ ان معدل اشتراك الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية العربية بلغ حوالى ٧٠٪ والباقي من مصادر دخل ذاتي؛ بالمقابل فان مشاركة الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية اليهودية بلغت ٤٤٪ والباقي من الدخل الذاتي (ويعود ذلك الى الوضع الاقتصادي المختلف للسكان العرب والى المرافق الاقتصادية المتوفرة بكثرة في السلطات المحلية اليهودية، ما يمكن المواطنين اليهود والقطاع الخاص من دفع الضرائب المحلية بمبالغ اكبر وبشكل منتظم اكثر) الا ان حجم الميزانيات لدى السلطات المحلية اليهودية اكبر من مثيلاتها لدى السلطات المحلية العربية.

تقع جميع السلطات المحلية بين العنقود ١ وحتى ٦ وذلك في تدريج يصنف السلطات المحلية في إسرائيل بوساطة مقياس اجتماعي اقتصادي شامل يتراوح بين درجة ١ للسلطات المحلية ذات المكانة الاجتماعية الاقتصادية الادنى و١٠ للسلطات المحلية ذات المكانة الاجتماعية الاقتصادية الاعلى. في الدرجة ٦ تتواجد سلطة محلية عربية واحدة، وفي الدرجة ٥ توجد سلطتان، اما الباقي فيتواجدون بين الدرجات ١ وحتى ٤، كذلك الوضع في المجلسين العربيين الاقليميين، القائمين حيث انهما مدرجان في ادنى السلم الاجتماعي (يتم تصنيف السلطات المحلية حسب عدد من **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية**. للتصنيف المفصل انظر/ ي صباغ-خوري ٢٠٠٤، ص ٨؛ ولمزيد من المعلومات حول تدريج السلطات المحلية يمكن الاطلاع على

.(htm#tabsgraphs.22_04_13/http://www.cbs.gov.il/hodaot2004

الغالبية العظمى من السلطات المحلية العربية عانت عجزاً مالياً كبير سنة ٢٠٠٤، ويأتي ذلك نتيجة الضعف الاقتصادى لهذه السلطات المحلية، ونتيجة ضآلة حجم الميزانيات المقدمة لها، وعدم التزام الحكومات المتتالية بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع السلطات المحلية العربية، والتقليصات الحادة في الميزانيات الحكومية التي جرت العام ٢٠٠٤. في العام ٢٠٠٤، كان هناك ٤٢ سلطة محلية عربية لم تدفع الاجور لموظفيها لفترة تتراوح بين شهرين وحتى ١٥ شهرا (وفقا

لمعطيات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، اضافة للسلطات الدرزية).

٧. التنظيم القطري للفلسطينيين في إسرائيل - لجنة رؤساء السلطات ولجنة المتابعة العليا

في مطلع العام ١٩٧٤ نشرت استنتاجات تقرير حول السلطات المحلية العربية أعدته لجنة برئاسة د. سامي جرايسي، أكدت في جوهرها على وجود فجوة هائلة في حجم المساعدات والمخصصات الحكومية المقدمة للوسطين اليهودي والعربي. وفي حزيران من العام نفسه (١٩٧٤) أقيمت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية لهدف معلن وهو العمل على الصعيد البلدي، من أجل تحقيق المساواة ولا سيما بين حجم ومستوى المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة للسلطات المحلية العربية. وانتخبت اللجنة رئيس مجلس محلي " الرامة " في الجليل، حنا مويس، لتولي منصب رئاستها. أشغل مويس هذا المنصب حتى وفاته في العام ١٩٨١، ليحل مكانه في رئاسة اللجنة رئيس بلدية شفا عمرو، ابراهيم نمر حسين، تلاه محمد زيدان، الذي كان رئيسا للمجلس المحلي في كفر مندا، وشوقي الخطيب، رئيس المجلس المحلي في " يافة الناصرة"، حيث تولى الاخيران رئاسة اللجنة بالتناوب.

جاءت أحداث " يوم الارض " الاول التي وقعت في الثلاثين من آذار العام ١٩٧٦، لتشكل منعطفا حادا في تاريخ ومسيرة اللجنة التي حصرت نشاطها حتى ذلك الوقت في المجالات البلدية كالصحة والتعليم والميزانيات على المستوى البلدي المحلي، حيث بدأت منذ ذلك التاريخ بالتدخل في مسائل تتعلق بعموم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بما في ذلك مشاكل تخص فلسطينيين ليسوا جزءا من أية سلطة بلدية ومشاكل العامة مطروحة على بساط البحث، وبضمنها مسائل سياسية وأيديولوجية، فقد وجهت اللجنة، على خلفية أحداث " يوم الارض "، مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء في ذلك الوقت، اسحق رابين، شددت فيها على حق الأقلية الفلسطينية في الدولة، بالاعتراف بها رسميا كأقلية قومية وكجزء من الشعب الفلسطيني، وليس فقط كأقليات دينية وثقافية تضم مسلمين ومسيحيين ودروزاً.

كما طالبت اللجنة في المذكرة باعادة الاراضي التي صادرتها الدولة لاصحابها من أبناء الأقلية العربية (AL-haj، ١٩٨٨ : ١٠٩). ومنذ ذلك الوقت أخذت اللجنة تمارس نشاطات مكثفة في مسائل سياسية عامة، الى جانب الاهتمام بالمشكلات اليومية التي تواجهها السلطات والتجمعات العربية.

في العام ١٩٨٠ طرأ تطور مهم على نشاطات اللجنة عندما قررت، على أرضية الاغتيالات التي ارتكبها " التنظيم الارهابي اليهودي " ضد رؤساء البلديات في الضفة الغربية، تنظيم يوم إضراب عام للفلسطينيين في إسرائيل احتجاجا على الحادث المذكور، وعلى استمرار الاحتلال، وكتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات والأراضي المحتلة في كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان ذلك أول حدث مركزي تتدخل فيه اللجنة بشكل مباشر في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ومجمل القضية الفلسطينية، متخذة موقفا واضحا يساند إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل (AL-haj، ١١٠ :١٩٨٨ - ١٠٩).

على أرضية حرب لبنان، العام ١٩٨٢، حصل تحول جوهري آخر في مسيرة اللجنة (لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية)، وذلك بالاعلان عن إقامة " لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل " كهيئة عليا ينضوي في اطارها، إضافة الى رؤساء السلطات المحلية، أعضاء الكنيست العرب وأعضاء اللجنة المركزة في الهستدروت، وممثلو الحركة

الاسلامية وحركة " أبناء البلد " وممثلو اتحاد الطلبة الجامعيين العرب واتحاد الطلبة الثانويين العرب، وممثل المجلس القطري لأولياء الأمور العرب وممثلو الفلسطينيين في المدن المختلطة. وبحكم ما تنطوي عليه هذه اللجنة من بعد تمثيلي واسع فقد اعتبرت بمنزلة " برلمان " أو هيئة تمثيلية واسعة للفلسطينيين في إسرائيل تشكل أعلى جهة مسؤولة عن إدارة شؤونهم الحياتية بما في ذلك قيادة نضالاتهم وتحركاتهم وجهودهم الهادفة الى تحقيق المساواة مع الاغلبية اليهودية في الدولة. وقد جاءت المبادرة لاقامة لجنة المتابعة من طرف رئيس لجنة رؤساء السلطات، ابراهيم نمر حسين، الذي علل هذه الخطوة بالحاجة الى " الوحدة ورص الصفوف بغية تحقيق انجازات أفضل".

في أواسط الثمانينيات وصل التأييد الجماهيري للجنة المتابعة أوجه، وذلك بالترافق مع النشاطات الجماهيرية الواسعة والمتنوعة التي قامت بها اللجنة، والتي توجت باعلان إضرابين عامين في الوسط العربي العام ١٩٨٧، خصص الاول للاحتجاج على سياسة التمييز والمطالبة بتحقيق المساواة وأطلق عليه " يوم المساواة "، فيما نفذ الاضراب الثاني احتجاجا على استمرار الاحتلال في الضفة والقطاع وتضامنا مع الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي المحتلة في أواخر العام ذاته وأطلق على هذا الاضراب " يوم السلام ". وقد كانت استجابة الفلسطينيين في إسرائيل للدعوة الى الاضراب في الحالتين استجابة شاملة من جانب معظم المواطنين والغالبية الساحقة من المؤسسات العامة في المدن والقرى العربية (انظر : الاتحاد ٢٢/ ٦/ ٨٧ – ٢٥/ ٦/ ٨٧).

انبثقت عن لجنة المتابعة " لجان فرعية " تعنى بتحسين وتطوير أوضاع المواطنين العرب في مجالات معينة، ومن ناحية عملية هناك ثلاث لجان من هذا النوع مهمتها العمل على تحسين أوضاع العرب في ثلاثة مجالات رئيسة وهي : التعليم، الوضع الاجتماعي والوضع الصحي. وتضم كل لجنة من هذه اللجان أعضاء يمثلون لجنة المتابعة العليا، وناشطين وخبراء في المجال المحدد أو الملموس الذي تعالجه اللجنة، فيما يترأس كل لجنة شخص مهني يستعين بخبراء في مجال عمل لجنته وهؤلاء ليسوا بالضرورة أعضاء في هذه اللجنة.

وتقوم هذه اللجان مرة كل بضع سنوات بتنظيم مؤتمر في ميدان تخصصها، بالاضافة الى حملات اعلامية مصحوبة بممارسة الضغط على السلطات لحملها على معالجة هذه المجالات بشكل أفضل مما هو عليه الحال.

وفي أوائل التسعينيات طرأ تدهور على مكانة ومركز لجنة المتابعة وبالتالي على مكانة اللجان المتفرعة عنها، وذلك جراء عدة عوامل أهمها :

أولاً، كون اللجنة، التي قادت نضال العرب في قضايا المساواة والسلام، تحولت بسرعة، من هيئة لحل المشاكل ومحاولة الوصول الى أوسع تفاهم ووفاق الى هيئة " يتبارز " ويتجادل فيها ممثلو الهيئات والقوى السياسية المختلفة دون القدرة على طرح أو اقتراح طرق ملائمة وسليمة للتصدي للمشكلات العويصة التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل.

ثانيا، كون القرارات التي اتخذت بالاجماع، وليس بالاغلبية، كانت بصورة العامة تعبيرا عن عجز ورغبة في الابقاء على ما هو قائم والسعي للحفاظ على الوئام الداخلي على حساب طرح ومواجهة المسائل الجوهرية وأخذ القرارات الحاسمة في ذلك.

ثالثا، كون غالبية أعضاء لجنة المتابعة هم رؤساء سلطات محلية انتخبوا لمناصبهم بشكل أساسي استنادا لانتمائهم

الحمائلي وليس لكونهم ملائمين شخصيا لادارة شؤون مدنهم وقراهم. هذه الحقيقة، أو الحيثية، لم تضف أية قيمة بل على العكس أضعفت من مكانة وشأن اللجنة في نظر الجمهور (العربي) العام الذي أصبح، خلافا لرؤساء السلطات المحلية، أكثر عصرية ومراسا مع مرور السنوات.

رابعا، وأخيرا، لم تعبأ اللجنة، وخصوصا لجانها الفرعية، بتحسين وتطوير طرق عملها والارتقاء بمستوى مطالبها من السلطات، حيث كان من الواجب أن تنتقل مطالب اللجنة الى مستوى آخر يرتبط بالمطالب الجوهرية في المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية والتمثيلية للاقلية الفلسطينية كمجموعة قومية لها حق اساسي في إدارة شؤونها التعليمية والاجتماعية بصورة مستقلة، كجزء من مواطني إسرائيل. لقد وجدت هذه اللجان نفسها غير مستعدة، بل ومقيدة من نواح معينة، بسبب اعتبارات وعوامل بنيوية فضلا عن تدني مستوى المهنية والخبرة.

هناك جهود ومساع تبذل في السنوات الاخيرة بهدف مأسسة هاتين اللجنتين، لجنة رؤساء السلطات ولجنة المتابعة، وهو ما يشكل بداية الطريق باتجاه تفعيل وزيادة نجاعة اللجنتين وعملهما كممثلين لمصالح الفلسطينيين في إسرائيل.

٨. التمييز ضد المواطنين العرب

يحاول هذا الفصل رصد أنماط التمييز التي يواجهها المواطنون العرب داخل إسرائيل، وتجلياتها في العام ٢٠٠٤. ويرى هذا التقرير انه لا يمكن فصل هذه الظواهر (العنصرية والتمييز) المعمول بها في إسرائيل دون ربطها بطابع إسرائيل كدولة يهودية الطابع ديمقراطية الشكل. ويشكل هذا الطابع اساساً لتعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية التي استطاعت البقاء على اراضيها بعد نكبة ١٩٤٨. ويحدد الطابع اليهودى الاطار العام لتعامل الدولة مع ابناء الأقلية الفلسطينية (سكان إسرائيل)، ويقرر، الى حد بعيد، آليات تعامل الدولة معهم، وحدود البراغماتية، المسموح والممنوع، ومكانتهم. يحاول الفصل تبيين ما تعانيه الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في ظل التغيرات الحاصلة، ويتمحور في الاساس حول اسقاطات الحالة القائمة على قضية المواطنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ والإجراءات التشريعية في الكنيست – والتي تشير الى تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل– وقرارات حكومية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، بحقوق الأقلية الفلسطينية؛ وتجليات الكراهية، والعنصرية والتمييز في جوانب عدة. منها قضايا الميزانيات، والصحة، والتعليم، ومعاملة الشرطة لأبناء الأقلية، وقضايا العمل والفقر، وتعامل الاغلبية اليهودية –المواطنين اليهود– مع الأقلية الفلسطينية.

يستعرض تقرير مركز "مساواة" الذي يحمل عنوان "العنصرية في إسرائيل ٢٠٠٤"، ١٦ حالة قتل لمواطنين عرب على أيدي عناصر الشرطة وقوات الامن الإسرائيلية، بعد هبة تشرين الأول والتي قتل فيها ١٣ مواطناً عربياً. وفي أغلب هذه الحالات لم يقدم أي من رجال الشرطة الى المحاكمة. وترصد المؤسسة العربية لحقوق الانسان، في تقريرها "أربع سنوات على تشرين الأول" عدة حوادث لاستعمال العنف غير المبرر من قبل رجال الشرطة ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وتقول: "إن الاحداث المفصلة في تقريرها، تعكس صورة فظيعة ومقلقة بكل ما يتعلق بتصرفات الشرطة تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين. فقد كان تصرف الشرطة في جميع الحوادث التي فحصت من قبل المؤسسة، عنيفا

للغاية، مريعا ومشينا، وعكس توجها عدائيا- حتى يمكن القول أيضا إنه ينمّ عن كراهية وحقد على الأقلية العربية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت تفوهات رجال الشرطة أثناء الأحداث نظرة عنصرية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية، متجذرة في أوساطهم وتقف وراء تصرفاتهم، بل تحركهم وتغذيهم. ورصد التقرير حوادث وقعت في بلدة كفر قاسم؛ وفي يافا؛ ويافة تل أبيب؛ والقدس. وفي جميع هذه الحالات كان هناك استخدام مفرط للقوة من جانب رجال الشرطة، دون حاجة لذلك ودون أن يتعرض أي منهم لخطر بسيط. اضف الى ذلك أن ضحايا العنف (العرب) لم يتصرفوا بشكل استفزازي ولم يعارضوا أي عمل أو طلب طلبه رجال الشرطة منهم، بحكم وظيفتهم (تقرير المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤).

بالاضافة الى شرطة إسرائيل، كان هناك ١٧ حالة اعتداء جسدي واستعمال للعنف ضد المواطنين العرب، على أيدي مواطنين يهود. وغالبية هذه الحالات جاءت إثر الكراهية والعنصرية المتنامية، والشرعية الى حد ما، ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

كما ورصد التقرير أعمال عنف، وتجليات للعنصرية والكراهية لابناء الأقلية العربية في أماكن العمل، في شواطئ البحر وأماكن التنزه العامة، ونوادي الترفيه، وأماكن السكن اليهودية التي يقطن فيها عرب، مثل قرية "مجدل" الواقعة قرب بحيرة طبريا، اذ عقد اجتماع للسلطة المحلية (بطلب من لجنة الدفاع عن مجدل- وهي منظمة محلية تهدف لطرد السكان العرب منها الذين يبلغ عددهم سبع عائلات) ليناقش قضية وجود بعض العائلات العربية في هذه القرية، بغية اجبارهم على الرحيل منها. وفي بلدة "صفد" (تقع في اقصى الشمال، وقد هجرها جميع سكانها العرب في نكبة ١٩٤٨)، اصدر الحاخام اليهودى الاعلى لهذه البلدة، فتوى دينية تحرم شراء او بيع السلع مع العرب، وطالب ايضا من سكان البلد اليهود عدم تأجير بيوت للطلاب العرب الذين يتعلمون في احدى الكليات الواقعة في مدينة صفد. وكانت ظاهرة مشابهة في مدينة "هرتسليا" الساحلية (الواقعة شمال تل أبيب)، عندما طالب ٨٠ مواطناً بعدم اقامة متنزه بالقرب من المسجد الاثري (مسجد سيدنا علي) بحجة ان اقامة المتنزه بالقرب من المسجد يسهّل وجود العرب هناك، ما يعرض اليهود للخطر (عاز فؤاد، ٢٠٠٤).

في شق سن القوانين العنصرية في الكنيست الإسرائيلية سنة ٢٠٠٣، يذكر سلطاني في تقرير "مدى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي"، قانون الجنسية مثالا على ابرز القوانين التى سنت بهدف المس والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية. ففي ٣١ تموز أقرت الكنيست قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)- ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون الى منع امكانية لم شمل العائلات العربية، التي يكون أحد افرادها (الزوج او الزوجة) فلسطينياً من سكان المناطق المحتلة، بهدف تقييد إمكانية منح الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، أو عن طريق لم شمل العائلات، أو من خلال منح هؤلاء السكان رخص اقامة في إسرائيل حسب قانون الدخول الى إسرائيل (سلطاني ٢٠٠٤، ٢١).

وفي تقرير "مواطنون بلا مواطنة" -تقرير مدى السنوي الاول للرصد السياسي" (سلطاني ٢٠٠٣)، قام معد التقرير بعرض مفصل للقوانين ومشاريع القوانين التي تنتقص من حقوق الفلسطينيين في إسرائيل وتكرس مكانتهم المتدنية وغير المتساوية، في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ والتي ما زالت سارية المفعول. وأغلب هذه القوانين تحمل في طياتها انعكاسا مباشرا وغير مباشر على الجمهور الفلسطيني، يمتد ليشمل جميع المجالات الحياتية: السياسية والاجتماعية

والاقتصادية (سلطاني، ٢٠٠٣، ١٥).

ومن أبرز هذه القوانين كما أورد سلطاني (٢٠٠٣):

- **قانون ضمان إسقاط حق العودة ٢٠٠١ (سن في ١-١-٢٠٠٢)**. وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين (الفلسطينيين) إلى مناطق إسرائيل إلا بمصادقة مسبقة من أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (أي ٦١ عضو كنيست).
- **تعديل قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (السفر الى خارج البلاد) (رقم ٧) ٢٠٠٢، والذي سن في الكنيست يوم ١٣-٣-٢٠٠٣**. سن هذا القانون بغية منع تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل إلى سورية لملاقاة اقربائهم الذين لم يلتقوا بهم منذ نصف قرن. وكذلك على ضوء زيارات عضو الكنيست عزمي بشارة لسورية والتي تدخل تحت تعريف "دولة معادية"، واستطاع السفر اليها كون القانون السابق (قبل التعديل) لا يسري على " أي شخص يملك جواز سفر دبلوماسيا أو جواز خدمة إسرائيلياً" ومن بين هؤلاء اعضاء الكنيست الذين يحق لهم الحصول على جواز سفر خدمة، عند مغادرة البلاد. وبعد تعديل القانون بات منع السفر والحظر يسري على أعضاء الكنيست أيضًا.
- صادقت الكنيست في تاريخ ١٥-٥-٢٠٠٢، على أربعة تعديلات للقوانين، بما في ذلك تعديل قانون أساس. هذة التعديلات تُغير من قواعد اللعبة الديمقراطية في إسرائيل وتعيد صياغة وبلورة الخطاب البرلماني من جديد وفقاً لسلطاني. والتعديلات هي:

- التعديل الاول على **قانون أساس الكنيست: الكنيست (تعديل رقم ٣٥)-٢٠٠٢**. وجاء هذا التعديل ليضيف على مادة ٧أ من قانون أساس الكنيست لتشمل:

١. لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا تضمنت اهدافُ او اعمال القائمة او اعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الامور التالية:
   ١. نفي وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.
   ٢. تحريضاً على العنصرية.
   ٣. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة ارهابية ضد إسرائيل.
٢. يحتاج قرار لجنة الانتخابات المركزية، بعدم السماح لمرشح ما بالمشاركة في الانتخابات، إلى مصادقة المحكمة العليا.
٣. يصرح المرشح تصريحا معينا بخصوص هذه المادة.
٤. كل التفاصيل بشأن النقاش في لجنة الانتخابات المركزية، وفي المحكمة العليا وبشأن التصريح حسب المادة الفرعية (ت) يتم تحديدها في القانون.

- تعديل: قانون الأحزاب (تعديل رقم ١٣)-٢٠٠٢. أضيفت للقانون الاصلي ذريعةٌ اخرى للتعديل مشابهة لتلك التي ذكرت سابقا. مادة (٢أ) الجديدة تحدد أن "تأييد الكفاح المسلح، لدولة عدوة أو لمنظمة إرهابية، ضد إسرائيل" يشكل ذريعة لمنع تسجيل القائمة كحزب بحسب القانون.

- **قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (تعديل رقم ٤٦)-٢٠٠٢** . يحدد التعديل ما يلي :

١ . في قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (النص المدمج)- ١٩٦٩ في المادة ٥٧ ، بعد المادة الفرعية (ذ) يرد : (ذ ح) في رسالة الموافقة كما تستوجب المادة الفرعية (ذ) يصرح المرشح بما يلي : " أتعهد بالإخلاص لإسرائيل والامتناع عن العمل بما يخالف المبادئ المذكورة في المادة ٧أ لقانون أساس الكنيست" .

ما تعنيه هذه المادة هو إلزام الممثل الفلسطيني بتذويت الدونية والتمييز الذي يفرضه القانون والاستكانة لذلك . . . يعني ايضا الامتناع عن العمل على تغيير طابع الدولة كدولة يهودية ، حتى ولو كان ذلك بشكل قانوني ومن خلال العمل السياسي . ويُحظر على المرشح كذلك تأييد الكفاح المسلح لدولة عربية معرفة بـ "دولة عدو" أو لمنظمة تم وصمها بـ"منظمة إرهابية" ، ضد إسرائيل .

- **تعديل قانون العقوبات (التعديل رقم ٦٦)-٢٠٠٢** . التعديل يحدد :

١٤٤ ث ٢ . (أ) كل من ينشر حضا على العنف أو الارهاب أو مديحا أو تأييدا أو تشجيعا لعمل عنف أو إرهاب ، دعما له أو تماثلاً معه (في هذه المادة : "نشر تحريضي") ووفقا لفحوى هذا النشر التحريضي وظروف نشره ، هناك احتمال ملموس لأن يؤدي هذا النشر إلى القيام بعمل عنيف أو إرهابي ، فإن عقابه هو السجن لمدة خمس سنوات . (ب) في هذه المادة : "عمل عنيف او إرهابي" هو مخالفة تمس بجسد إنسان أو تعرّض إنسانا ما إلى خطر الموت أو إصابة جسيمة . (ت) نشر تقرير صحيح ومنصف حول نشر محظور ، حسب تعليمات المادتين الفرعيتين (أ) و (ب) ، ليس مخالفة بحسب هذه المادة .

١٤٤ ث ٣ . كل من بحوزته منشورات محظورة ، بغرض التوزيع ، حسب المادة ١٤٤ ث ٢ ، يحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة وتتم مصادرة المنشورات .

● سنت الكنيست في تاريخ ٥-٦-٢٠٠٢ **قانون برنامج الطوارئ الاقتصادي (تعديلات تشريعية بهدف تحقيق أهداف الميزانية والسياسة الاقتصادية للسنتين الماليتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣)** . يتطرق القانون إلى التقليص في مخصصات الأولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للعائلات التي لا "خدمة استحقاق" لها . ويعرّف القانون " خدمة الاستحقاق" ، التي تدفع على ضوئها مخصصات الأولاد بمبالغ اكبر ، بأنها الخدمة في قوات الأمن . من هنا يميّز هذا القانون عن سابق عمد وإصرار بين الأطفال اليهود والأطفال العرب .

● **في تاريخ ٢٢-٧-٢٠٠٢ سنت الكنيست قانون حصانة اعضاء الكنيست ، حقوقهم وواجباتهم (تعديل رقم ٢٩)-٢٠٠٢** . أو ما يعرف بـ"قانون بشارة" (على اسم عضو الكنيست العربي عزمي بشارة) . وجاء تعديل القانون ليغير الوضع القائم الذي " لا يتحمل فيه عضو الكنيست مسؤولية جنائية أو مدنية ، ويكون محصّناً أمام كل إجراء قضائي بسبب تصويت أو تعبير عن موقف ، شفهيا أو كتابيا ، أو بسبب عمل قام به في الكنيست أو خارجها ، إذ كان ذلك في إطار تأديته لواجبه كعضو كنيست (المادة ١(أ) لقانون حصانة أعضاء الكنيست ، حقوقهم وواجباتهم-١٩٥١) .

وقد أضاف التعديل المادة التالية :

(أ١) من أجل قطع الشك باليقين ، فإن القيام بعمل ما ، بما في ذلك لفظيا ، ليس بمحض الصدفة ، من قبل عضو

الكنيست، ويتوافر في ذلك أحد الأمور التالية، لا يعتبر في سياق هذه المادة تعبيراً عن موقف أو تنفيذ عمل ضمن القيام بالواجب أو من أجل القيام بالواجب كعضو كنيست:

١. نفي وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي؛

٢. نفي الطابع الديمقراطي للدولة؛

٣. التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل قومي-إثني؛

٤. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عروبتهم، في البلاد أو خارجها.

من الجدير بالذكر أنه تم إدخال هذه المادة على القانون على ضوء قضية عضو الكنيست عزمي بشارة الذي تحدث في خطابين منفصلين مادحا المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى نزع حصانته البرلمانية وتقديمه للمحاكمة بدعوى مخالفة أمر منع الارهاب-١٩٤٨. ومن هنا، وبعد ادخال التعديل آنف الذكر على قانون الحصانة، أصبحت محاولة تغيير طابع الدولة (اليهودي في الاساس)، وإن كان بالطرق القانونية، محظورة على الممثلين السياسيين للأقلية الفلسطينية.

ولم تقتصر المضايقات والاضطهاد لأعضاء الكنيست العرب والقيادات السياسية العربية على نزع الحصانة عن عزمي بشارة وتقديمه للمحكمة فقط، بل تعرض النائب أحمد الطيبي الى فرض تقييد حرّيّة الحركة، إثر محاولة النائب العربي اختراق الحاجز العسكري للجيش الإسرائيلي في تاريخ ٢-٤-٢٠٠٢ بهدف لقاء رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، الذي كان محاصرًا خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم "حملة السور الواقي".

وكانت الكنيست أبعدت عضو الكنيست عصام مخول لمدة ثلاثة ايام عن جلساتها.

بالاضافة الى كل هذا قامت السلطات الإسرائيلية، وبعد عملية تحريض وتجنيد الرأي العام اليهودي في الدولة، بحملة عسكرية منظمة لاعتقال قيادات الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) في إسرائيل. ففي صبيحة ١٣-٥-٢٠٠٣ هاجم نحو ألف شرطي من حرس الحدود والوحدات الخاصة ومحققي الشاباك، مدينة أم الفحم وقريتي مجد الكروم وعرعرة، في عملية أطلق عليها اسم "عمل النمل" بقيادة كل من رئيس الشاباك والقائد العام للشرطة. واعتقل في هذه الحملة ١٤ من قياديي وناشطي الحركة الإسلاميّة، وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح الذي اعتقل من جانب سرير والده الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى.

وإضافة الى الاعتقالات اقتحمت الشرطة الاسرائيلية مكاتب الجمعيات التابعة للحركة وأجرت تفتيشا دقيقا وصادرت بعض الممتلكات. وكانت ادعاءات السلطات ان الحركة الاسلامية تقوم بتقديم الدعم لحركة حماس، وتقديم التبرعات المالية لاهالي الشهداء الفلسطينيين، ومساعدة "الارهاب".

كانت هذه الامثلة عينة مختارة عن الوضع القائم في السنوات الاخيرة، ولا يعني هذا بأي حال ان اوضاع الأقلية الفلسطينية كانت على احسن حال في السابق، وانه لم يكن هناك قوانين عنصرية وتمييز ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ونرى هنا ضرورة التطرق -بايجاز كبير الى حد ما- الى بعض تجليات التمييز القانوني والعنصرية المشرعنة تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بغية توفير إطار شامل للقارئ العربي حول الوضعية الخانقة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

يرى الباحث ديفيد كريتشمر أن المكانة القانونية الرتيبة لابناء الأقلية الفلسطينية تحددت منذ اعلان قيام إسرائيل كدولة يهودية، وللدلالة على ذلك يقتبس الباحث تصريحات جاءت في وثيقة استقلال إسرائيل (التي أُعلنت بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨) مفادها " ان الدولة الفتية ليست مجرد جهاز حكومي جديد جاء ليحل محل الانتداب البريطاني. فقد تم الاعلان عن الدولة "كدولة يهودية على أرض إسرائيل" ستفتح أبوابها لجميع اليهود وسترفع اليهود الى مرتبة دولة مساوية في حقوقها لبقية الأمم" (كريتشمر، ٢٠٠١، ١٣).

ويطلعنا كريتشمر على بعض أهم القوانين والتشريعات التي تعطي أفضلية قانونية لليهود، وتحط من وضعية كل من ليس يهودياً، والمعني هنا بالأساس أبناء الأقلية الفلسطينية. ومن أبرز هذه القوانين "قانون العودة ١٩٥٠" والذي تنص المادة الاولى منه على انه: يحق لكل يهودي دخول البلاد كقادم جديد. والمادة الرابعة : كل يهودي هاجر الى هذه البلاد قبل سريان هذا القانون، وكل يهودي ولد في هذه البلاد، سواء كان ذلك قبل أو بعد سريان هذا القانون يعتبر كمن جاء الى هذه البلاد كقادم جديد بموجب هذا القانون. ويعتبر هذا القانون احد الامثلة التي يميز فيها القانون الإسرائيلي، بشكل علني، بين حقوق اليهود وغير اليهود. حيث يدعى اليهود للمجيء الى البلاد والاستقرار فيها، اما العرب فيحق لهم فقط الدخول الى البلاد والاستقرار فيها اذا حصلوا على إذن بذلك بموجب قانون الدخول الى إسرائيل. أما قانون الجنسية فيتضمن أحكاماً مختلفة بين اليهود والعرب للحصول على المواطنة.

ويقول كريتشمر: ان هناك الكثير من القوانين المميّزة ضد الأقلية الفلسطينية سنت في إسرائيل للحفاظ على التفوق القانوني وإعطاء أفضلية للسكان اليهود على العرب (٢٩-٤٨)، من أهمها قانون الجنسية (١٩٥٢) الذي يوفر آليات منح الجنسية لليهود بشكل مباشر؛ وقانون التعليم الحكومي ١٩٥٣، الذي تحددت أهدافه بمفاهيم مرتبطة بشكل وثيق بالايديولوجية الصهيونية للدولة، وبالرغم من بعض التعديلات التي أدخلت مع مرور السنوات الا ان القانون ما زال يتطرق للطابع اليهودي للدولة؛ قانون أيام العطل الذي يقر ايام العطلة وفقا للتقويم اليهودي، كما ويقر الاعياد الدينية ومناسبات الذكرى اليهودية كأعياد رسمية وعطلة رسمية للدولة، ويضيف القانون انه يجب منح غير اليهود ايام عطل خاصة بهم في اعيادهم (ص، ٤٩-٦٢). كما ان رموز الدولة وشعاراتها تعبر بشكل كلّي عن الديانة اليهودية والقيم الايديولوجية الصهيونية، نحو: العلم؛ الشعار الرسمي للدولة والنشيد الوطني؛ قوانين الاراضي ومصادرة الارض (ص ٦٣-٨٥).

ويأتي كريتشمر بامثلة عن آليات تمييز خفي بالاضافة الى التمييز الجلي والصريح ضد ابناء الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل (ص، ١٠١-١١٥)، ابرزها "قانون الخدمات الدينية اليهودية ١٩٧١" الذي ينظم اقامة المجالس الدينية اليهودية الى جانب السلطات المحلية ويحدد الميزانيات المعطاة لها، وقد شُمل ضمن القوانين التى تتبنى المعايير الصريحة للتمييز لان فيه بندا يجعله مقصورا على المجالس الدينية اليهودية. في حين أنه لا توجد مجالس دينية لتقديم الخدمات الدينية لغير اليهود، الا ان هناك بعض القوانين التي تتناول مثل هذه الخدمات. أضف الى ذلك كون إسرائيل تعطي مكانة قانونية خاصة للمؤسسات الوطنية اليهودية، نحو: المنظمة الصهيونية العالمية؛ الوكالة اليهودية؛ الصندوق القومي اليهودي. وليس صدفة أن جميع المستفيدين المباشرين من أعمال هذه المنظمات (شبه الحكومية) هم من الوسط اليهودي في إسرائيل.

ويعد استعمال معيار الخدمة العسكرية، أحد أهم وسائل التمييز والإقصاء المعمول بها ضد ابناء الأقلية الفلسطينية، واستعمال هذا المعيار، على سبيل المثال لا الحصر في شروط القبول في أماكن عمل، ومنح حكومية وهبات؛ ومخصصات الاطفال، يوفر افضلية لليهود على العرب.

أضف الى ما جاء من وسائل وآليات تمييز ممأسس، منها العلني الصريح والخفي، ان إسرائيل لا تعترف بالأقلية الفلسطينية كأقلية قومية لها حقوقها، وفقا للقوانين والمعاهدات والنظم المتعارف عليها دولياً (تعترف الدولة بأبناء الأقلية كأفراد وكديانات فقط).

من ابرز انماط التمييز المتبع ضد ابناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تلك المتعلقة بتوزيع الموارد في الدولة. ومن اهم هذه الموارد الارض (والتي سبق ان تطرقنا الى وضعيتها) والميزانيات الحكومية. وفي شق الميزانيات يوضح قانون الميزانية العامة للدولة المقدم سنويا مدى الغبن والتمييز المعمول به تجاه اقصاء الأقلية الفلسطينية.

لابراز الغبن والتمييز القائم في شق رصد وصرف الميزانيات، سوف نتطرق الى اقتراح قانون ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥، ووفقا لمشروع الميزانية المقدمة من الحكومة للكنيست، بلغ حجم الميزانية ٢٦٤,٥ مليار شيكل (أي ما يعادل ٦٠ مليار دولار اميركي). وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت في العام ٢٠٠٠ خطة لتطوير الوسط العربي، او ما يعرف بخطة الاربع مليارات (شيكل) لتطوير الوسط العربي ابتداءً من ميزانية العام ٢٠٠١، الا ان حكومة إسرائيل لم ترصد لهذه الخطة في ميزانية ٢٠٠١ أي مبلغ، وتقرر ارجاء تنفيذها بدءاً من العام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦.

في العام ٢٠٠٢ اقرت الحكومة رصد مبلغ ٧٢٠ مليون شيكل لهذه الغاية، وقد صرف فعليا منها ٤٢١ مليون شيكل وفقا لتقارير جمعية "مساواة". في العام ٢٠٠٣ أقر رصد مبلغ ٦٢٠ مليون شيكل واستغل منها وفقا لادعاءات الدولة ٨٠٪. وفي العام ٢٠٠٤ رصد مبلغ ٦١٠ من أصل ٩٩٦ مليون شيكل وهو المبلغ الاصلي المعد لهذه الخطة في العام ٢٠٠٤.

وللدلالة على التمييز القائم في الميزانيات الحكومية نسوق الامثلة التالية:

- هناك مثال الخدمات الدينية، ففي العام ١٩٩٨ شكل المواطنون العرب قرابة ١٨٪ من سكان إسرائيل (يشمل سكان القدس المحتلة) وبالرغم من ذلك بلغت حصتهم من ميزانية وزارة الأديان ١,٨٦٪ فقط (كريتشمر، ٢٠٠١، ١٢٠).
- في العام ٢٠٠٣ بلغ مجموع ميزانيات المجالس والسلطات المحلية في الدولة ٢,٢٦٨ مليار شيكل، وكان نصيب السلطات العربية ٦٧٧ مليون شيكل. الا ان هذه الارقام لا تشمل ميزانيات التطوير وبنود الميزانيات غير المباشرة والتي لا تشمل أية دلالة على رصد اجزاء منها للاقلية العربية.
- وفقا لتقرير مركز "مساواة" للعام ٢٠٠٤، بلغت حصة المواطنين العرب في ميزانية " البناء والاسكان" بلغت ١٪ فقط من مجموع الميزانية الاعتيادية لهذه الوزارة، و١,٧٪ من الميزانية غير الاعتيادية.
- وزارة البنى التحتية القومية: وفقا للمصدر ذاته، قامت هذه الوزارة برصد ٢٣ (تقريبا ٥٪) مليون شيكل في بند تطوير مشاريع الصرف الصحي، من مجموع ٤٢١ مليون شيكل في هذا البند، بالرغم من التباين الكبير في وضع البنى التحتية ومشاريع الصرف الصحي بين المناطق العربية واليهودية لصالح الاخيرة.

في ميزانية "دائرة اراضي إسرائيل"، وهي الجهة المسؤولة عن تطوير الاراضي بغية استغلالها لمشاريع التنمية والصناعة، بلغت الحصة المخصصة للسكان العرب من الميزانية، ٥,٧٪ (٩٣ مليون شيكل من مجموع ١,٢ مليار شيكل).

ومن المهم الاشارة هنا الى أن هذه المعطيات هي عن الميزانيات المخطط صرفها لصالح الأقلية العربية (بالرغم من عدم توفيرها للاحتياجات اللازمة)، إلا انه وفي الواقع وعلى ضوء تجارب السنوات الماضية لا يتم صرف جميع هذه الميزانيات كما هو مخطط، وعادة ما يصرف نحو٤٠٪-٦٠٪ مما هو مقرر فقط.

وزارة الصناعة والتجارة: وفقا لأقوال هذه الوزارة فقد قررت رصد مبلغ ٤٠ مليون شيكل من مجموع ٨,٥٨ مليار شيكل تم رصدها لبنود اقامة وتطوير مناطق صناعية (٠,٤٪)، الا أن ثمة واقعاً آخر يشتق من تاريخ هذه الوزارة، يشير الى تباين ما بين الوعود والتخطيط والتنفيذ. وفقا لمعطيات العام ٢٠٠٤، كان من المفروض ان تصرف هذه الوزارة مبلغ ٦٠ مليون شيكل للاقامة وتطوير المناطق الصناعية في المناطق العربية، إلا انه وعلى ارض الواقع تم صرف ٥ ملايين شيكل فقط.

وزارة الرفاه الاجتماعي: ترصد فقط ٨٪ من ميزانيتها للسلطات المحلية العربية، بالرغم من الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الخانقة للمواطنين العرب، وازدياد احتياجاتهم للدعم والمساعدة الحكومية.

وفي شق ميزانيات الصحة، وتلك المخصصة لتطوير المستشفيات العامة، لم ترصد وزارة الصحة أية ميزانية لتطوير وتحسين المستشفيات الواقعة في المناطق العربية اطلاقاً (وهي ثلاث مستشفيات عربية موجودة في مدينة الناصرة العربية شمال إسرائيل).

وزارة التعليم والثقافة والرياضة: وقد خصص مشروع الميزانية مبلغ ٢٥,٩ مليار شيكل لهذه الوزارة (وعادة ما تحصل على ثاني اكبر حصة من ميزانية الدولة بعد وزارة الدفاع والجيش). وبالرغم من ان الطالب العربي -وفقا لمعطيات دائرة الاحصاء المركزية- يحصل على ١٧,٥٪ مما يصرف على الطالب اليهودي في البلاد (مجموع مصادر المصروفات تشمل المصادر الحكومية والخاصة والتمويل من الاهالي). تقوم وزارة التربية والتعليم برصد ميزانية للاقلية العربية تعادل ٣٠٪ مما يحصل عليه الطالب اليهودي. ويقول تقرير "مركز مساواة" انه وبشكل العام تقوم وزارة التربية والتعليم بصرف مبالغ اقل مما هو مقرر صرفه لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل. وفي ما يتعلق بمشروع ميزانية العام ٢٠٠٥، فمن المقرر رصد مبلغ ٣٩,٢ مليون شيكل لتطوير التعليم العربي من مجموع ١,٠٤٨ مليار شيكل من مجموع بند التطوير، أي ما قيمته ٤٪ فقط، على الرغم من التباين الواضح في انجازات التعليم العربي في مقابل التعليم اليهودي، وخاصة نسب النجاح في امتحانات التوجيهي العامة ونسب الرسوب في المدارس، لصالح التعليم اليهودي.

وزارة الزراعة وتطوير الريف: بلغت حصة العرب من ميزانية الوزارة في العام ٢٠٠٤ فقط ١٪، وحصة العرب من ميزانية التطوير ٢,٥٪ فقط.

وزارة السياحة: لا يوجد أي بند في ميزانية هذه الوزارة مخصص للأقلية العربية وتطوير السياحة في المناطق العربية، على الرغم من قرار الحكومة رصد مبلغ ٢٤ مليون شيكل ضمن خطة الاربع مليارات لتطوير المناطق العربية والتي أقرت العام ٢٠٠٠ (بعد هبة تشرين الاول٢٠٠٠).

٨ - ١. هدم البيوت:

ما زالت إسرائيل ماضية دون هوادة في تنفيذ سياسة هدم البيوت العربية العامة، وبيوت السكان البدو في النقب خاصة، بذريعة البناء غير المرخّص. وبحسب التقديرات أقدمت السلطات الاسرائيلية على هدم خمسة منازل في قرية البعنة في الجليل الاعلى (المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤)، وهدم نحو ١٢٠ منزلاً في النقب في العام ٢٠٠٣، و ١٥ منزلاً يملكها مواطنون عرب في مدينة اللدّ، خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢ حتّى أواخر ٢٠٠٣، إضافة إلى ١٨ بيتا في كفر قاسم خلال آذار العام ٢٠٠٣ (سلطاني، ٢٠٠٤، ٢٥). وتتجاهل إسرائيل حقيقة ان غالبية القرى العربية تفتقد للخرائط الهيكليّة، ما يجعل إمكانية توجّه مواطني هذه البلدات لطلب رخص بناء حسب القانون والحصول عليها غير واردة. ووفقا للباحث راسم خمايسي، لا تأخذ دوائر التخطيط الإسرائيلية (التي غالبا ما يسيطر عليها اليهود) احتياجات الجمهور العربيّ بعين الاعتبار، بل ويتميز هذا التخطيط بدرجة عالية من العداء تجاه المواطنين العرب (خمايسي، ٢٠٠٣).

قررت الحكومة الاسرائيلية في ٢٥-٣-٢٠٠٣ إقامة "مديريّة الهدم". وفي القرار رقم ٨٥ للحكومة أطلق على هذه الوحدة اسم " الوحدة العليا للمراقبة وتطبيق القانون في قضايا التنظيم والبناء والأراضي". وحددت أهداف المديريّة حسب القرار على النحو التالي: "السعي لتكثيف الرقابة وفرض قوانين التنظيم والبناء ومنع الاستعمالات غير القانونية للأراضي العامة، وتوحيد أجهزة الرقابة، وتطبيق القانون في إطار مديريّة مؤقّتة، في المرحلة الاولى.. وكوحدة ملحقة في المرحلة الثانية.." وكانت هذه الوحدة مسؤولة عن تنفيذ قرارات هدم المنازل العربية في منطقة النقب (سلطاني، ٢٠٠٤).

وفي تقرير تحت عنوان "دعهم يختنقون"، تصف المؤسسة العربية لحقوق الانسان (ابراهيم، ٢٠٠٤)، عنف الشرطة الإسرائيلية، خلال هدم المنازل في قرية البعنة في الجليل الأعلى في ٢٥ شباط ٢٠٠٤، بأن هذه العملية (الهدم) تم التخطيط لها بأدق التفاصيل، إذ دخلت شرطة إسرائيل يوم ٢٥ شباط ٢٠٠٤، معززة بقوات هائلة وعتاد كبير إلى قرية البعنة في الجليل الأعلى، بهدف هدم عدة منازل تتبع لعائلة تيتي، بحجة البناء غير المرخص على أراضي الدولة. تم تنفيذ العملية بشكل فجائي ودون إعطاء إنذار مسبق لأصحاب المنازل، كي تتسنى لهم الفرصة لإيقافها بالأساليب القانونية المتاحة لهم ولإخراج أغراضهم من المنازل حتى لا تدمر.... غير ان العملية تعدت هدم المنازل وتحولت إلى اعتداء وارهاب وتخويف وبث للرعب في قلوب أهالي القرية، حيث استعملت الشرطة قوة كبيرة تجاه المواطنين، بما في ذلك إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، والعنف الجسدي ضد كل من تواجد في المنطقة رجالاً ونساء، ودون أي مبرر ودون ان تواجه أي خطر يذكر.

وتأتي سياسة هدم البيوت ضمن المحاولات الإسرائيلية لتهويد المكان والارض، واقتلاع سكانها الاصليين منها. اذ ان الارض كانت وما زالت محور الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا تزال إسرائيل تحاول بشتى الوسائل السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي العربية، وبالأخص عن طريق شرعنة هذه العملية بوساطة قوانين إسرائيلية، محاولة بذلك تثبيت واقع استيلائها على الاراضي والقرى العربية. ومن بين أهم هذه القوانين والاجراءات (نقلاً عن موقع

عرب٤٨ www.arabs48.com :

أ- اصدار "انظمة الطوارئ (استعمال الأراضي البور) لسنة ١٩٤٨" بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٤٨ وبموجبها خول وزير الزراعة إنذار كل صاحب ارض بور بزراعة ارضه، وان لم يثبت قيامه بزرعها واستعمالها لاهداف الزراعة، فيحق للوزير وضع هذه الارض تحت تصرفه لاستغلالها لاهداف الزراعة، حيث ان مصلحة "الدولة الفتية" تقتضي، كما زعم مشرعو هذه الانظمة، تنشيط الانتاج الزراعي.

ب- إصدار "أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨"، حيث تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من املاك تحت تصرف القّيم على أملاك الغائبين، ولقد تم تعريف الغائب بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الاصلية، إلا ان الأنظمة المذكورة منحت القيم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف باملاك "الغائبين"، حيث تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين. وهذا الأمر صعب كثيرا على السلطات الإسرائيلية حيث ان الانظمة المذكورة لم تمس، أيضا، حق الملكية لأصحاب الأراضي التي تشكل عائقا أمامها لاستعمال الأراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد. وللتغلب على هذه الثغرات، سنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٤-٣-١٩٥٠ "قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠". بموجب هذا القانون، يعتبر القّيم مالكا لهذه الممتلكات الى ان يثبت "الغائب" انه لم يكن غائبا أو انه لا يعتبر "غائبا" في نظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية عدا الحالات الشاذة والنادرة جداً).

- **"قانون هكيرن هكييمت ليسرائيل ١٩٥٣"** : أسس في العام ١٩٥٣ ليعترف بهذه المؤسسة (التي كانت مسؤوليتها شراء الاراضي الفلسطينية قبل قيام الدولة ووضعها تحت ملكية الشعب اليهودي اينما كان، وليس تحت ملكية إسرائيل).

وتستعمل الدولة عدة اجراءات اضافية لمصادرة الاراضي العربية، على سبيل المثال لا الحصر: استعمال قوانين سلطة التطوير؛ المصادرة من أجل الصالح العام (وعادة المقصود الصالح اليهودي العام)، قانون شارع عابر إسرائيل، اذ اقرت الكنيست بتاريخ ١٢-١٢-١٩٩٤ قانونا باسم عابر إسرائيل، بغية تنظيم احد اكبر المشاريع الإسرائيلية في مجال البنى التحتية، وهو شق شارع يمتد من مدينة ايلات جنوب إسرائيل وحتى الحدود الشمالية مع سورية ولبنان. وقد تبين بعد تشريع القانون وطرح مخططات شق الشارع ان الشارع سيقضي على آلاف الدونمات التابعة للمواطنين العرب، الذين سيمر الشارع بمحاذاة قراهم وخصوصا في منطقة المثلث الجنوبي.

أحد الامثلة الصارخة للتمييز واقصاء الأقلية العربية عن ملكية الاراضي والبناء هو ما يعانيه السكان البدو في النقب. إذ تشن الدولة حملة (منذ قيامها) لتهجير السكان البدو عن اراضيهم، وتجميعهم في بلدات جديدة أقيمت خصيصا لهذه الغاية، وعلى مساحات أقل بكثير مما كان يملكه هؤلاء السكان. وتستعمل الحكومة لهذه الغاية وسائل عدة، مثل سياسات التخطيط، إقامة مجالس إقليمية يهودية. وجاء في مؤتمر لمركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل www.adalah.org) ان السيطرة على حيز الأرض في النقب كانت من نصيب المجالس الاقليمية اليهودية، اذ تمتد هذه المجالس على مساحات واسعة جداً من الارض، بينما تمتد المجالس المحلية أو البلدية (العربية

في الاساس) في المنطقة نفسها على مساحات اراض قليلة للغاية. وتمتاز المجالس البدوية بمساحات قليلة نسبة لعدد السكان، وهذا أدى الى نقص شديد في الأراضي لاحتياجات مختلفة مثل السكن ومناطق صناعية.

القائمة التالية تعرض أمثلة لتقسيم الحيز بين المجالس الاقليمية والمجالس المحلية في منطقة النقب:

مجالس اقليمية (يهودية في النقب)	عدد السكان (آلاف)	مساحة منطقة النفوذ (دونم)
اشكول	٨٤٠٠	٧٦١٤٠٠
لخيش	٦٣٠٠	٥٠٠٠٠٠
روات هنيجف	٣٥٣٠	٤٤٣٢٠٠٠
حفل ايلوت	٢٩٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
عربة تيخونيت	٢٢٠٠	١٤٠٠٠٠٠

مجالس محلية عربية (في النقب)	عدد السكان (آلاف)	مساحة منطقة النفوذ (دونم)
حورة	٨١٠٠	٧٤٢٥
راهط	٣٥٥٠٠	٨٨٥٠
تل السبع	١١٨٠٠	٤٧٦٢

المصدر: معلومات وردت في اليوم الدراسي لمركز "عدالة" الذي أقيم في ٦-١٢-٢٠٠٤ في النقب.

وجاء في مؤتمر "عدالة" ايضا ان السكان العرب يشكلون نسبة ١٤٪ من السكان في منطقة الجنوب، بينما عدد البلدات العربية من مجموع البلدات في المنطقة تشكل فقط ٣٪.

٨ - ٢. إبادة المزروعات في النقب من الجو بوساطة المبيدات الكيماويّة

جاء في تقرير للمؤسسة العربية لحقوق الانسان بعنوان "كل الوسائل شرعية" انه منذ العام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ أبادت دائرة أراضي إسرائيل نحو ٢٩٧٠٠ دونم من الأراضي الزراعية للعرب البدو في النقب. وكانت هذه الأراضي مزروعة بالقمح والشعير من قبل المواطنين العرب البدو في النقب، الذين يسكنون في القرى "غير المعترف بها"، وهي تشكل بالنسبة لهم مصدرا أساسيا ووحيدا للرزق.

تمت عملية إبادة المحاصيل خلال سبعة تواريخ مختلفة، وقد تم رشها بمادة كيماوية تحمل اسم "روند-أب" "Round up" بوساطة طائرات استأجرتها دائرة أراضي إسرائيل، وقامت هذه الطائرات بالتعاون مع مفتشي "الدوريات الخضراء" ترافقها قوات كبيرة من الشرطة، بالتحليق فوق الأراضي الزراعية-وفي بعض الحالات فوق المراكز السكنية البدوية القريبة من الأراضي الزراعية- ورشت المواد الكيماوية.

من الشهادات التي وثقتها المؤسسة العربية لحقوق الانسان، من المواطنين البدو الذين تم رش اراضيهم بمواد كيماوية، يتضح أن عمليات الرش تمت:

١- بشكل مفاجئ ودون تحذير المواطنين مسبقا؛

٢- دون اللجوء الى الاجراء القانوني الذي يمنحهم حق الطعن قبل تنفيذ العملية؛

٣- دون ان يمنح السكان البدو أية امكانية للتوجه الى القضاء مسبقا لمنع تنفيذ عملية الرش، أو فحص مدى قانونيتها على الأقل؛

٤- دون مراعاة حقيقة تواجد بعض المواطنين العرب وعائلاتهم، بمن فيهم الأطفال، في المناطق الزراعية التي تمت فيها عمليات الرش، الأمر الذي أدى الى تساقط المواد الكيماوية عليهم واستنشاقهم لها، واضطر بعضهم الى تلقي العلاج الطبي؛

٥- دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود العديد من الأبحاث التي تشير الى وجود مخاطر عديدة على صحة الانسان والحيوان جراء استعمال هذه المواد. كما ان التعليمات المرفقة لاستعمال هذه المواد تمنع استعمالها عن طريق الرش جوا، ناهيك عن الاستعمال قرب أماكن السكن.

٨ - ٣. الفجوات في حقل التربية والتعليم

تطرق الكثير من التقارير والدراسات الى الفجوات القائمة في حقل التربية والتعليم بين الطلاب العرب واليهود في إسرائيل. ويستنتج عواودة (عواودة، ٢٠٠٤) أنه وبالرغم من ادعاءات الحكومة القائلة بالعمل على سد الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم الا ان:

- معطيات السنوات الاخيرة لا تختلف عن السابق، اذ ما زالت الفجوات قائمة بين اليهود والعرب: في نسبة مستحقي شهادة البجروت (التوجيهي الإسرائيلي) بل أنها في اتساع مستمر؛ ففي العام ٢٠٠١ بلغت نسبة الطلاب اليهود الذين حصلوا على شهادة التوجيهي المقبولة في الجامعات الإسرائيلية ٤٦,٣٪ بينما كانت نسبتهم بين العرب ٣١,٧٪؛ وكانت حصة الطلاب العرب من بين مجموع الطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهي المقبولة للجامعات الإسرائيلية ١٠,٢٪ فقط (اليهود ٨٩,٨٪).
- يشكل الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية نسبة ٩,٨٪ من مجموع طلاب اللقب الاول؛ و ٥٪ من طلاب اللقب الثاني (ماجيستير)؛ و ٣,٢٪ من طلاب اللقب الثالث (الدكتوراه) (نسبة الطلاب العرب من مجموع طلاب المدارس الإسرائيلية ٢٥٪) (تقرير مركز "سيكوي" ٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- نسبة التسرب من المدارس في أوساط الطلاب العرب أكبر مما هو عليه لدى الطلاب اليهود؛

يشكل الطلاب العرب نسبة ٢٥٪ من مجموع الطلاب في المدارس في إسرائيل (ابتدائي، إعدادي وثانوي).

- وفقا لتقرير مركز "سيكوي" (ترجم للعربية) كان متوسط سنوات التعليم في الوسط اليهودي عام ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢ بينما بلغ لدى العرب ١١,٢ (ويساوي متوسط سنوات التعليم لدى اليهود في العام ١٩٨٠).

من ناحية تخصيص الساعات: معدل الساعات المخصصة للصف في جهاز التعليم في السنة الدراسية ٢٠٠٣، كان في التعليم العبري ٥١,٤ مقابل ٤٧,٢ في التعليم العربي (من المهم الاشارة هنا الى وجود جهاز تعليم حكومي منفصل للعرب واليهود في إسرائيل)؛ وبلغ معدل الساعات للطالب العربي في جهاز التعليم ١,٦١ (في العام ٢٠٠١-٢٠٠٢) مقابل ٢,٠٠ للطالب اليهودي في العام ذاته. ويستنتج عواودة وجود فرق ثابت بنسبة تفوق الـ ٢٠٪ في الساعات لصالح الطالب اليهودي على مدى السنوات. ما يعني أن الطالب العربي قد وصل تقريبا، في العام

٢٠٠٢ فقط، إلى نفس معدل الساعات التي حصل عليها الطالب اليهودي في العام ١٩٨٩ .

٨-٤. الأوضاع الصحية

من أبرز الفروقات في مجال الصحة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل، تلك المتعلقة في نسبة الوفيات بين الاطفال وفي معدل سنوات الحياة. ويستدل من المعطيات أنه وبالرغم من التحسن الملحوظ في هذه المعايير إلا انه ما زالت الفروق قائمة بين المجموعتين. فقد بلغ معدل وفيات الاطفال عند السكان العرب في العام ٨/ ٤/ ٢٠٠٢ حالة وفاة (بين ١٠٠٠ مولود)، بينما بلغت لدى السكان اليهود ٦ ,٣ حالة. وكانت أعلى نسبة وفيات لدى السكان العرب بين فئة العرب البدو في النقب، اذ بلغت ١ ,١٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة.

ويبلغ معدل الحياة لدى السكان اليهود الذكور ٩ ,٧٧ سنة والعرب الذكور الى ٥ ,٧٤؛ ولدى النساء اليهوديات ٦ ,٨١ والعربيات ٨ ,٧٧ سنة.

تشير المعطيات الحكومية الرسمية، (وفقا لتقرير لمفوضية خدمات الدولة قدم في أيار ٢٠٠٤) الى ان عدد الموظفين العرب في سلك خدمات الدولة (public administration) بلغ في العام ٢٠٠٣ ٢٧٩٨، موظفاً من اصل ٥٠٣٨٢، أي ما نسبته ٥ ,٥٪. ومن بين ٦١٤ موظفا في سلك خدمات الدولة ذو عقود رفيعة (أي ما نسبته ٢ ,١٪) هناك ١٢ موظفا من هؤلاء هم مواطنون عرب ويشكلون ٤ ,٠٪ من مجمل العاملين العرب في سلك خدمات الدولة. ويشكل الموظفون العرب ٤٪ من مجمل الموظفين ذوي الوظائف الإدارية (ويشكلون ٤٥٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة).

٢٢٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة هم الممرضات، بينهن نحو ٦ ,٨٪ عربيات.

٧٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة هم العاملون اجتماعيون من بينهم ٨ ,٦٪ عرب.

٩. مواقف الأكثرية اليهودية تجاه الأقلية الفلسطينية: تجلي الكراهية والعنصرية في الشارع الإسرائيلي

بالاضافة الى التمييز والعنصرية من قبل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، تتعرض الأقلية العربية في إسرائيل الى أنماط من العنصرية اليومية، "الشعبية" من قبل السكان اليهود في الدولة. وللاستدلال على هذه المواقف المعادية للعرب نستعرض بعض ما نشر من استطلاعات للرأي العام التي جرت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة.

تفاقمت عملية ابراز المواقف العدائية للمواطنين العرب في الدولة وازادت بوضوح، بعد تشرين الأول ٢٠٠٠، وأصبحت تقال دون ريبة أو خجل أو دون محاولة التستر عليها بدعوى أنها تمثل شرائح قليلة وهامشية في المجتمع اليهودي، إذ تبين استطلاعات الرأي والدراسات تفشي هذه الظاهرة في معظم الشرائح الاجتماعية اليهودية في الدولة.

في استطلاع نشر في صحيفة "معاريف" يوم ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١ قال ٦٧٪ من المستجوبين اليهود إن مواطني الدولة غير معنيين، حسب رأيهم، بوجود إسرائيل دولةً مستقلة (سلطاني، ٢٠٠٣، ص ١٠٢).

في استطلاع أُجري في شباط ٢٠٠٢ وسط عينة تمثيلية من ١٢٦٤ يهودياً من مواطني إسرائيل، في إطار مقابلات شخصية

اجراها مركز "يافا" للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، أعرب ٢٤٪ فقط من المشاركين اليهود عن اعتقادهم بأن المواطنين العرب مُوالون للدولة. و قال ٧٢٪ من المشاركين اليهود انه يجب، حسب رأيهم، إخراج النواب العرب المؤيدين صراحة لسورية والفلسطينيين من الكنيست.

في ٦-١٠-٢٠٠٠ بعد ايام من بداية انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الأول، نشر استطلاع في جريدة "معاريف" جاء فيه ان ٣٢٪ من المشاركين اليهود يؤيدون سحب حق الاقتراع من مواطني إسرائيل العرب.

في استطلاع لمركز "يافا" في شباط ٢٠٠٢، قال ٨٢٪ من المشاركين اليهود إنهم يعارضون مشاركة مواطني الدولة العرب في قرارات مصيرية للدولة.

في استطلاع لـ"معاريف" (٦/ ١٠/ ٢٠٠٠) قال ٦٠٪ من المستجوبين اليهود إنهم كانوا يريدون ترحيل (ترانسفير) كل "عرب إسرائيل" إلى خارج إسرائيل. ووفقا لاستطلاع "مركز أبحاث الأمن القومي" في جامعة حيفا، منذ تشرين الأول ٢٠٠١، فإن ٦٥٪ من المجتمع اليهودي يعتقدون أن على الحكومة أن تشجع هجرة مواطني إسرائيل العرب إلى خارج الدولة. وترى النسبة ذاتها ان المواطنين العرب يشكلون خطراً على أمن الدولة. وفي استطلاع لجريدة "معاريف" نشر في ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٢ قال ٧٢٪ من اليهود إن مواطني إسرائيل العرب هم خطر على أمن البلاد.

في شباط ٢٠٠٢، وفقا لبحث مركز "يافا" ارتفع عدد اليهود المؤيدين لترحيل العرب من إسرائيل الى ثلث المواطنين اليهود، وارتفعت نسبة اليهود الذين يؤيدون تشجيع المواطنين العرب على الهجرة الى ٦٧٪.

ويستدل من "مؤشر العلاقات بين اليهود والعرب" في إسرائيل، الذي نشره استاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا، البروفسور سامي سموحة، مطلع العام ٢٠٠٤، أن ٧٥٪ من اليهود الذين استطلعت آراؤهم يرون ان المواطنين العرب يعرضون الدولة العبرية الى الخطر بسبب تكاثرهم الطبيعي، و ٧٦٪ بسبب نضالهم من اجل تغيير "الطابع اليهودي" للدولة، و ٨٥٪ بسبب دعمهم كفاح الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، و٧٧٪ من اليهود متخوفون من احتمال قيام "عرب إسرائيل" بتمرد شعبي، و ٨٢٪ متخوفون من احتمال تقديم "عرب اسرائيل" العون للعدو.

ويؤكد "المئشر" تبني اليهود مواقف أكثر تعنتاً وتطرفاً ضد العرب، إذ قال ٢٣٪ من اليهود انهم يؤيدون سلب العرب حقهم في الحياة كأقلية، وأيد ٣٦٪ منهم سلب العرب حق التصويت للكنيست، و٤٣٪ منهم رأوا وجوب ان تشجع الدولة المواطنين العرب على مغادرتها فيما أعلن ٣٥٪ رفضهم إقامة علاقات صداقة مع العرب.

ونشرت صحيفة "معاريف" يوم ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤ نتائج لبحث اجري في جامعة تل ابيب بين الشباب (١٧٥٠ مشتركاً عرباً ويهوداً) في الاعمار ١٥-١٨ و٢١-٢٤. قال ٥١٪ من الشباب اليهود ان على الدولة منع حق المواطنون العرب من التصويت للكنيست (المشهد الإسرائيلي ٢٧-٥-٢٠٠٤ www.almash-had.org).

بالمقابل وفي ظل تفشي العداء والعنصرية ضد المواطنين العرب، تشير الاستطلاعات الى أن المواطنين العرب باتوا يخشون تطبيق التصريحات القائلة بتهجيرهم عن بلادهم واراضيهم، واقصائهم عن "اللعبة الديمقراطية" في إسرائيل. وفي استطلاع لمركز "مدى-الكرمل" (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، شمل ٨٤٥ مستَجوَبا شاركوا في الاستطلاع من ٣٦ بلدة عربية بالاضافة الى سكان اربع مدن مختلطة وثماني قرى غير معترف بها في الشمال تمت مقابلتهم وجهاً لوجه. يتضح ان السيناريوهات الممكنة التي تشير الى تدهور مكانة العرب تلاقي توقعات عالية من قبل المشاركين: ٦٣٪ يتوقعون

تعاظم التمييز ضد العرب في إسرائيل، و٦٣٪ يتوقعون اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود، و٦٢٪ يتوقعون اخراج أحد الاحزاب أو الحركات العربية من اطار الشرعية (خارج القانون)، و٤٧٪ يتوقعون ثبات الوضع القائم، و٤٥٪ يتوقعون تحول إسرائيل الى دولة ابيرتهايد، و ٣٢٪ يتوقعون تعاظم هجرة الفلسطينيين من إسرائيل.

اضافة الى التمييز الواضح الذي يراه المشاركون في المجالات اليومية، يسترعي الانتباه، بشكل خاص، وصف ثلث المجيبين تقريبا معاملة الدولة للعرب كـ "معاملة أعداء" في ثلاثة مجالات هي: المظاهرات ٤٠٪، المطار ٣١٪، ملكية الأراضي ٢٩٪.

ووفقاً لبحث "مدى-الكرمل"، فإن أغلبية المشاركين تعتقد أنه يجب على العرب في إسرائيل عدم التنازل عن المطالبة بعدد من القضايا الأساسية مقابل الحصول على أكبر قدر ممكن من المساواة. مثلا ٨٦٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بالحقوق الجماعية للعرب في إسرائيل، و٨٢٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بعودة اللاجئين، ٧٩٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها التاريخية في قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية، ٧٦٪ يرفضون التنازل عن التشديد على الهوية الفلسطينية. ٦٣٪ يعتقدون أنه يجب عدم التنازل عن المطالبة بتغيير هوية إسرائيل اليهودية مقابل الحصول على أكبر قدر من المساواة بينهم وبين اليهود.

وقد كشفت النتائج عن ثقة ضئيلة لدى العرب في إسرائيل بالعديد من مؤسسات الدولة. من المؤسسات الثماني التي عُرضت في الاستطلاع اثنتان فقط حصلتا على ثقة السكان العرب في إسرائيل: ٧٤٪ يثقون ثقة كبيرة بجهاز الصحة، و٦١٪ يثقون بمحكمة العدل العليا. اما المؤسسات التي تأتي بعدهما من حيث التدريج فهي: المحاكم ٥١٪؛ مؤسسة التأمين الوطني ٣٨٪، الإعلام الإسرائيلي بالعربية ٢٠٪ ثم الكنيست التي يثق بها ١٩٪ فقط ثقة كبيرة. بالاضافة الى الثقة الضئيلة بمؤسسات الدولة، تكشف النتائج عن إجماع لدى المشتركين يختلف عن الاجماع السائد في المجتمع الإسرائيلي، في قضايا تتعلق بتعريف إسرائيل. مثلا يتضح أن ٣٣٪ فقط يعتقدون ان النظام في إسرائيل ديمقراطي؛ ٦٢٪ يعتقدون ان إسرائيل لا يمكن ان تكون دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته. بالإضافة الى ذلك هناك ٩٤٪ من السكان يعتبرون أن الصهيونية حركة عنصرية، و٨٧٪ يعتبرون قانون العودة قانوناً مميزاً، و٩٥٪ يعتقدون أنه لا يحق لـ "القادمين الجدد" القدوم إلى البلاد.

اما بالنسبة للحل الافضل لعلاقة العرب في إسرائيل بالدولة، فمن بين الامكانيات السبع التي عُرضت على المجيبين، حصلت الإجابة "دولة كل مواطنيها" على تأييد ٦٤٪ من المستَجوَبين. ١٤٪ آخرون يفضلون الحلّ القائل بإقامة دولة ثنائية القومية داخل حدود إسرائيل، ١٢٪ يؤيدون أن تعطي الدولة العرب أقصى حد ممكن من الحقوق لكن مع المحافظة على تعريفها كدولة يهودية (للتوسع في هذا المجال يمكن مراجعة موقع "مدى-الكرمل" www.mada-research.org).

١٠. حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاقلية الفلسطينية في إسرائيل

كان بامكان الأقلية الفلسطينية في الوضع المثالي الحصول على المشاركة الكاملة في الدولة، وكان الأمر سيعكس روح المطالب التي يرفعها العرب من أجل الحصول على المساواة الشخصية والجماعية داخل إسرائيل. ويحول الهدف الاثني للدولة وسياستها التي تمنع من خلال القوانين الاساسية إمكانية خلق المساواة دون إمكانية تحقيق المساواة. وتستعمل إسرائيل مركبين اثنين لسياستها في التعامل مع العرب، فمن جهة تستعمل إسرائيل المركب الاثني بشكل أساسي،

ومن ناحية أخرى تستعمل مركبا ديمقراطيا محدودا. وتشدد السياسة الاثنية على فوقية اليهود في كل المجالات. أما السياسة الديمقراطية فتقوم بدمج العرب بشكل محدود، وتخلق احساسا مغلوطا بالتطور الاعتيادي حتى في صفوف مجموعة الأقلية، وتساهم في خلق حالة البلبلة التي وصل إليها افراد الأقلية. وتعيش الأقلية نتيجة لذلك في حالة وجودية خطيرة بدأت بالتغلغل إلى قلب الوجود الجماعي في العديد من المجالات. وتحوي حالة التأزم هذه أبعادا مختلفة في مجال تطور الأقلية الفلسطينية، وتنطبق على علاقتها بالدولة وبالشعب الفلسطيني كذلك.

فيما يلي سأتطرق فقط للمستوى الداخلي للتطور الحاصل في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، من خلال التطرق لحالات التأزم الاساسية[٨] في هذا المجال، والتي تتعلق بتطور العرب الداخلي. ومؤشرات الوضع الاساسية هي : نمو ديمغرافي كبير إلى جانب انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية، تبلور هوية إسرائيلية- فلسطينية جزئية في كل واحد من المركبين، غياب تصور مبلور بخصوص المستقبل المنشود للعرب كجزء من إسرائيل، التعقيد في وضعهم الاجتماعي والسياسي الداخلي، عملية دمقرطة عوجاء وأزمة ثقافية عميقة.

١٠ - ١. النمو الديمغرافي إلى جانب الضائقة الاقتصادية

يعتبر النمو الديمغرافي للعرب في إسرائيل والتغييرات في البنية المادية للبلدة العربية من القضايا الحاسمة في هذا السياق. ويصل تعداد الفلسطينيين في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ الى اكثر قليلا من مليون نسمة ويشكلون ١٧٪ من مجموع مواطني إسرائيل. وأدى هذا التزايد السكاني إلى تضخم البلدات العربية وتحول بعضها إلى مدن. ومن بين ١١٢ من البلدات الإسرائيلية التي تضم ٥٠٠٠ نسمة فما فوق هنالك ٤١ بلدة عربية، يصل عدد سكان ١٥ منها إلى اكثر من ١٠٠٠٠ نسمة. وفي بعض الأماكن تكوّن تواصل جغرافي بين بلدات عربية، ويشكل الفلسطينيون في بعض المناطق أغلبية مطلقة (منطقة الناصرة، الجليل الغربي، منطقة سخنين، منطقة وادي عارة ومنطقة مجد الكروم)، إضافة إلى العرب الذين يسكنون المدن المختلطة.

التغيرات التي طرأت على عدد العرب وعلى البنية المادية للقرية، لم ترافقها عملية تطور اقتصادي ملائمة، وتغيب المناطق الصناعية والصناعة الملائمة عن البلدات العربية التي تقبع في أسفل السلم الذي يقيس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمدن والقرى في إسرائيل. ويتواجد حوالي ٥٠٪ من المواطنين العرب في إسرائيل تحت خط الفقر، وذلك بحسب المعطيات الرسمية. ويعاني العرب من مشاكل عسيرة في مجال الاسكان نتيجة لسياسة الحكومة، وهذه المشكلة آخذة بالتفاقم من العام إلى العام. وما زال العديد من البلدات العربية يعيش حالة من عدم الاعتراف، وهذا يعني أنها لا تحظى بالخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء وغير ذلك. ويعاني الفلسطينيون البدو الذين يقطنون في النقب والذين يشكلون ١٠٪ من نسبة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل

8- Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1998."The crisis of minorities in ethnic states: the case of the Palestinian citizens in Israel," **International Journal of Middle East Studies** 30 (3); pp. 321-346.

- As'ad Ghanem. 2000."The Palestinian Minority in Israel: the Challenge of the Jewish State and its Implications" **Third World Quarterly** 21 (1). Pp. 87-104.

- Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1993."The Democratization of the Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel," in E. Kaufman, S. Abed, and R. Rothstein, eds., **Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Conflict**. Boulder and London, Lynne Rienner Publishers, Pp. 163–185.

من الملاحقات المتواصلة من قبل السلطات التي لا تعترف بملكيتهم الرسمية على أراضيهم. وتحاول الدولة تجميعهم في تجمعات سكنية قامت هي باختيارها، على عكس اليهود في النقب الذين يختارون بأنفسهم أسلوب حياتهم وشكل مساكنهم. عموما يعاني العرب في المجال الاقتصادي على جميع المستويات، وما زالت المساواة بينهم وبين اليهود في هذا المجال بعيدة المنال.

١٠ - ٢. هوية إسرائيلية وفلسطينية جزئية

يتعلق الوضع الصعب للعرب مواطني الدولة بكونهم في آن واحد إسرائيليين بشكل جزئي وفلسطينيين بشكل جزئي. أي أنهم يملكون هويات إسرائيلية وفلسطينية جزئية. وفي الظروف الحالية لا يمكن للهوية الفلسطينية أو الإسرائيلية للمواطنين العرب أن تكون كاملة، وهذا في الواقع خلاصة مأزق الهوية الجماعية للمواطنين العرب.

من جهة، العرب في إسرائيل هم مواطنون في الدولة بحسب تعريفهم الرسمي. لكن هويتهم الإسرائيلية غير موجودة عندما نتعامل مع تعريف الهوية الجماعية بأنها الإحساس بالانتماء النفسي والتعاطف الحسي. في الحقيقة، اقيمت إسرائيل أقيمت كدولة للشعب اليهودي، وهي تحمل طابعا يهوديا-صهيونيا، إذ تشكلت اهدافها ورموزها وسياستها على أساس كونها دولة الشعب اليهودي، وبالتالي التنكر لوجود اقلية فلسطينية داخلها. وازداد هذا الوضع تفاقما عندما تمت المصادقة على تصحيح قانون الكنيست في حزيران ١٩٨٥ الذي يحدد ما يلي: " لا تستطيع قائمة مرشحين المشاركة في انتخابات الكنيست إذا شملت أهدافها أو أعمالها تنكرا لوجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي". ولا يميز هذا الوضع ضد العرب فقط على الصعيد اليومي إنما يلغي الاحتمال النظري لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود بسبب الحاجة لمنح اليهود الاحساس بأفضليتهم في دولتهم على الآخرين. ويبقي هذا الوضع العرب قانونيا ورسميا دون أي إطار رسمي -دولتهم- ويحول دون بناء هوية إسرائيلية ليبرالية تشمل العرب بين طياتها، كما هو الأمر بالنسبة للهوية الفرنسية والبريطانية والأميركية. وتضم الهوية الإسرائيلية داخلها مكونات اساسية تم استلهامها من الديانة اليهودية والتراث الديني بشكل يسمح لليهود دون غيرهم بتبنيها كاملة والتحول إلى إسرائيليين، وهذا بالضبط ما حصل لغالبية اليهود الذين هاجروا الى إسرائيل خلال سني وجودها. في المقابل، غني عن القول إن العرب الفلسطينيين في إسرائيل لا يستطيعون التحول الى إسرائيليين بكل ما للكلمة من معنى، ما يضعهم على هامش الهوية الإسرائيلية ويحولهم إلى إسرائيليين بشكل جزئي.

من ناحية أخرى، نما الفلسطينيون في إسرائيل حتى العام ١٩٤٨ كجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية، وخلق الفصل القهري، الذي نتج عن حرب ١٩٤٨، وضعا حتم على العرب أن يتطوروا وحدهم دون أن يمتلكوا القدرة على النهل بشكل مباشر من بئر الحياة الحيوية الموجودة في العالم العربي وفي الحركة القومية الفلسطينية. وزادت الحرب والوضع الامني من حدة هذا الانقطاع، ولا توجد مؤشرات تدل على أي تغيير في هذا المجال، إذ ان الوضع الذي نجم، حتى بعد التوقيع على اتفاقيات السلام مع جزء من الدول العربية ومع منظمة التحرير، ما زال يحافظ على عملية الفصل وعلى غياب القدرة على الانتماء للدائرتين، العربية والفلسطينية. وليس بمقدور المركب الفلسطيني في هوية الفلسطينيين في إسرائيل أن يكون كاملا، في الوقت الذي تشيد فيه الحركة القومية الفلسطينية

الوطن الفلسطيني في موقع آخر.

ولا تنبع صعوبة وضع العرب من التناقض والتنافر بين الهويتين الكاملتين، الإسرائيلية والفلسطينية، بل من عدم كمال هاتين الهويتين. ويعتبر وضع الهوية الشاهد الاكثر جدية على الوضع المأزوم الذي يعيشه الفلسطينيون في إسرائيل، فالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل يقف أمام مأزق حرج على مستويين اثنين، الاول عيني والآخر استراتيجي، ويمكن لهذا المأزق ان يتفاقم في المستقبل. في الوضع الراهن تمتاز الخيارات المعروضة على الجمهور العربي في علاقته مع الدولة ومع الشعب الفلسطيني، بمحدودية كبيرة ولا تسمح بنمو اعتيادي في صفوف الأقلية.

١٠ - ٣. غياب تصور واضح بخصوص المستقبل

يرجع المأزق في هذا المجال الى كون قيادة الفلسطينيين في إسرائيل، سواء أكانت ممثلة في لجنة المتابعة العليا أم لا، لم تبلور بعد مطلبا جماعياً موحداً ينادي بالخصوصية الجماعية للعرب في إسرائيل مثل الاعتراف بهم" كأقلية قومية" ذات خصوصية قومية، لغوية وثقافية وأخلاقية خاصة ومميزة، ولم تغرس هذا المطلب في صفوف الجمهور الواسع كما فعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات، عندما بلورت مطلب حق تقرير المصير الفلسطيني وجذرته كمطلب لعموم الشعب الفلسطيني، أو كما فعلت الحركة القومية اليهودية الصهيونية عندما غرست المطالب نفسها في صفوف الشعب اليهودي. وبالرغم من تحول مصطلح أقلية قومية ومطلب العرب الاعتراف على هذا النحو إلى مطلب يومي، لا يزال عدم الوضوح يكتنف المعنى الحقيقي لهذا المطلب.

١٠ -٤ . مشاكل في البنية الاجتماعية

مازالت الحمولة (العائلة الموسعة) كمؤسسة تقليدية-بدائية، حية وتعمل كأساس للمبنى الاجتماعي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. العائلة المصغرة التي احتلت مكانة اقتصادية مركزية لم تتبوأ بعد مكانة مشابهة على المستوى الاجتماعي والسياسي، ويؤدي هذا الأمر إلى تعقيدات اجتماعية وسياسية عديدة ويؤخر نمو المجتمع العربي في إسرائيل. ويضع الامر علامات سؤال بخصوص قدرة العرب في إسرائيل على التأقلم مع مفاهيم حياتية وسلوك اجتماعي ديمقراطي.

وضع الفرد على ضوء وظيفة الحمولة سيئ للغاية، إذ يقمع المجتمع العربي الفرد ولا يعطيه مساحة للنمو السليم، ويشكل وضع المرأة العربية التعبير الجوهري لقمع الفرد العربي، إذ تعيش النساء في تركيبة اجتماعية ضاغطة تؤثر في تواجدهن كأقلية داخل أقلية. وتعاني مكانة النساء العربيات من نواقص كثيرة بشكل كبير، بالمقارنة مع وضع النساء اليهوديات في البلاد.

١٠ -٥ . عدم تذويت القيم الديمقراطية

التطورات الداخلية التي تعود لأسباب ديمغرافية وتغيرات اجتماعية واقتصادية بالاضافة إلى تجربة العرب في إسرائيل مع الطريقة السياسية السارية فيها، أدت مجتمعة إلى تبني سبل معيشية وأنماط سلوك وتفكير ديمقراطية جزئية

في صفوفهم. وأدت التعقيدات الاجتماعية والسياسة الانتقائية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية الى خلق العديد من التناقضات الاساسية في هذا المضمار، وأشهرها مشاركة فعالة ونشطة في السياسة الإسرائيلية على المستوى القطري إلى جانب محدودية في قدرة التأثير في اتخاذ القرارات على المستوى القطري القومي الإسرائيلي، ونضال عنيد من اجل المساواة والاندماج في الجهاز الإسرائيلي إلى جانب إقامة التنظيمات القومية العربية الفلسطينية، وتصاعد الاحداث التي تصنف "عنيفة" والتي قام بها عرب في فترة الانتفاضة إلى جانب نمو الاجماع في صفوفهم بضرورة النضال في إطار القانون الإسرائيلي، وغياب امكانية انتخاب قيادة قطرية للعرب إلى جانب تطور لجنة المتابعة العليا وعملها كقيادة قطرية للعرب، والتصويت في الانتخابات القطرية من خلال الرجوع إلى اعتبارات قومية وأيديولوجية إلى جانب التصويت في انتخابات السلطات المحلية على أساس حمائلي. والمشاركة في التصويت للكنيست بالرغم من الوعي المرتفع للقدرة المحدودة في التأثير في قرارات الحسم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتشير هذه التناقضات إلى الصعوبة الفعلية في استيعاب الديمقراطية وتحويلها إلى جزء عضوي من حياة العرب اليومية. ويصعب على العرب العمل "في عالمين"، أحدهما ديموقراطي والآخر تقليدي- غير ديمقراطي ويعقّد قدرتهم على التطور كمجموعة ديموقراطية على الصعيد الداخلي.

١٠ - ٦. أزمة ثقافية

ترتبط الازمة المتفاقمة في موضوع الهوية بالازمة الآخذة بالنضوج في القيم الثقافية والاجتماعية، التي تتنامى على الاقل في صفوف النخبة الفلسطينية في إسرائيل. بعد حرب ١٩٤٨ وجد الفلسطينيون أنفسهم في عزلة قسرية عن الثقافة الفلسطينية وعن العالم العربي. وأدت الحرب الى خراب شامل للمراكز المدنية، وإلى زوال الطبقة الوسطى والنخب الثقافية التي كان بمقدورها مواصلة تعزيز وتغذية الثقافة الفلسطينية.

وأصبح الجمهور الفلسطيني إزاء هذه المعطيات فاقدا للبنية الأساسية التي توفر الابداع والتنمية للثقافة الفلسطينية وفاقدا للقنوات التي توصله للثقافة الام-الثقافة العربية. وفتحت النافذة الاولى للعالم العربي بعد الهزيمة العربية لإسرائيل في العام ١٩٦٧، ومع مرور الوقت تم فتح قنوات إضافية لهذا العالم- الذي يعيش هو الآخر أزمة حضارية وجودية- بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر وبعد ذلك مع الاردن. واقترحت إسرائيل في المقابل بدائل على شكل مؤسسات ثقافية ونشاطات ثقافية حيوية وفعالة، لكن احتواءها على الشعارات اليهودية الصهيونية لم يبق للعرب سوى إمكانية تبني القشور الخارجية البراقة للثقافة الإسرائيلية مع عدم ارتباطها بجذورهم الأصيلة.

قد تتفاقم المحن التي تم استعراضها هنا بالاضافة الى أخرى كثيرة لا يتسع المجال لاستعراضها، على ضوء استمرار السياسة الاثنية المطعمة ببعض المركبات الديمقراطية المحدودة، بالإضافة للتجاهل المتواصل من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية للفلسطينيين في إسرائيل ولمشاكلهم، وقد تأخذ هذه المحن شكل أزمة تثقل على كاهل العرب وعلى علاقتهم مع الاغلبية ومع الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن الممكن أن تتخطى هذه الأزمة الأقلية لتؤثر في المنطقة برمتها. ويلزم الخروج من الأزمة تغييرات على المستويين الإسرائيلي والفلسطيني. وعلى هذه التغييرات ان تضمن للعرب بنيويا الامكانية النظرية والعملية للانتماء الى المستويين، القومي والمدني في آن واحد. ويمكن لوضع كهذا ان

يرى النور من خلال دولة متساوية ثنائية القومية.

١٠ -٧. أزمة القيادة الفلسطينية في إسرائيل

منع الفلسطينيون، بسبب الحكم العسكري خصوصا، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي من بلورة قيادة قوية تقود معركتهم من اجل تحسين وضعهم في المستويين اليومي والجماعي. وأدى إلغاء الحكم العسكري والتحرر البطيء من ظله الى بداية بلورة قيادة جماعية ممثلة بهيئة لجنة رؤساء السلطات العربية المحلية التي أقيمت في العام ١٩٧٤، ولاحقا بهيئة لجنة المتابعة العليا التي أقيمت في العام ١٩٨٢. وقادت هذه اللجان نضال العرب منذ منتصف السبعينيات والذي وصل ذروته في نهاية الثمانينيات مع الاعلان عن "يوم المساواة" في العام ١٩٨٧ و"يوم السلام" في كانون الاول من العام ١٩٨٧، وأشار يوما الاضراب الى النقطتين اللتين دار حولهما نضال الفلسطينيين الأساسي في إسرائيل: السلام والمساواة. وبدأت منذ ذلك الحين عملية تدهور بطيئة في مكانة لجنة المتابعة، إذ لم تعد تشكل بالنسبة للجمهور ولا حتى بالنسبة لأعضائها مصدرا للسلطة، إضافة الى الشلل الداخلي الذي أصابها نتيجة للصراعات الداخلية بين المجموعات المختلفة الممثلة داخلها.

في الثمانينيات تطورت تعددية سياسية مهمة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وانعكست من خلال ظهور الحركة الاسلامية وتمأسسها، وظهور الحركة التقدمية والحزب العربي الديمقراطي والعديد من التنظيمات القطرية مثل اللجان المختلفة والتنظيمات والحركات المحلية المتنوعة. وبدل ان يؤدي هذا التطور الى تقوية وتعزيز مكانة القيادة التي أصبحت تمثل شرائح وفئات مختلفة في صفوف الفلسطينيين، أكثر من أي وقت مضى، قامت بعملية إضعاف وتفتيت لقوة هذه القيادة، وتحولت لجنة المتابعة إلى حلبة مقارعة متواصلة بين ممثلي القيادات السياسية المختلفة. وفي الكثير من الاحيان كان من الافضل التنازل عن اجتماع اللجنة من أجل الامتناع عن هذه المقارعات. وأدى هذا الوضع إلى إضعاف قوة لجنة المتابعة التي اصبحت لا تؤدي أي دور فعلي بالنسبة للعرب ولا حتى بالنسبة للسلطة الإسرائيلية منذ التسعينيات. كل ذلك على الرغم من عدم تحقيق الاهداف التي اقيمت هذه اللجنة من اجلها، إلا وهي تحقيق السلام والمساواة وخصوصا المساواة التي يتضح انها ما زالت بعيدة عن التحقيق.

في المقابل، تغذي مشاركة العرب في انتخابات الكنيست الوهم السائد في صفوف العرب وقطاعات أخرى في إسرائيل، وفي صفوف الشعب الفلسطيني وفي العالم العامة عن وجود قيادة جماعية للعرب في إسرائيل. وتتطرق الأدبيات التي نشرت بخصوص العرب في إسرائيل إلى وجود قيادة قطرية وجماعية تعالج مشاكلهم بشكل فعال ومؤثر. والادعاء السائد بهذا الخصوص هو ان العمود الفقري لهذه القيادة يتم انتخابه في انتخابات الكنيست. صحيح ان الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تصرفت كقيادة جماعية للعرب في إسرائيل في السبعينيات وبلورت الرؤية الجماعية للعرب حسب تصوراتها. لكن ومنذ ذلك الحين لا يمكن فعليا التحدث عن قيادة جماعية لدى العرب في إسرائيل. ولا يرتكز ادعاء وجود القيادة الى أية حقيقة.

في حقيقة الامر فإن غالبية القيادات الشابة التي ظهرت في التسعينيات تتميز بالأساس بـ:

١. كونها اكثر ثقافة واكثر حنكة واكثر فهما للأجهزة القائمة وكيفية اختراقها من اجل تدعيم مصالحها ومصالح

المجموعة التي تمثلها. هذه المجموعة عصرية بغالبيتها، مثقفة وتتحدث بطلاقة وزخم.

٢. تعاني هذه القيادة من تشرذم كبير ومن غياب القدرة على بناء منتدى قيادي مشترك ذي قدرة على التأثير. أحيانا تكون الحقيقة مرّة، لكن انتخابات الكنيست الـ١٦ تمخضت عن دخول ثلاثة أحزاب عربية للكنيست وخروج ٦ أحزاب من الكنيست نفسها.

٥. يعاني هذا الجيل من القياديين من عملية "شخصنة" حادة.

٦. غياب العلاقة القوية والمباشرة مع الجمهور وغياب القدرة على تجنيد الجمهور لنشاطات احتجاجية أو فعاليات سياسية مهمة. لا يستطيع جيل القياديين الجديد القيام بعملية تجنيد فعلية حتى لجمهور مؤيديه من اجل القيام بخطوات احتجاجية. ولا يستطيع أي حزب عربي من الاحزاب التي ظهرت في العقد الأخير إخراج عشرات الآلاف من الناس لفعاليات احتجاج سياسية.

٥. لعب بعض هذه القيادة دور الوسيط بين إسرائيل وبعض الاطراف من جانبها، وبين الأطراف الفلسطينية والعربية من ناحية ثانية. في الواقع اخذت هذه القيادات على عاتقها دور "الجسر" بين الطرفين في النزاع الخارجي، وذلك خلافا لمواقفها المعلنة حول رفضها القيام بمثل هذا الدور.

يعتبر فشل القيادة الفلسطينية في إسرائيل ذريعاً في ثلاثة أبعاد رئيسية، أولا، فشلت هذه القيادة حتى اليوم في بلورة رؤية جماعية (مهيمنة) للجمهور العربي في إسرائيل. ونجح الحزب الشيوعي في إدخال مصطلح "الأقلية القومية" إلى داخل الخطاب الجماهيري، لكن لا أحد يعرف المعنى الحقيقي للاعتراف بالعرب كأقلية قومية.

ثانيا، لم تنشغل القيادة في تطوير وسائل نضال للتغيير. ثالثا، الفشل في تجنيد الناس من اجل استعمال أساليب النضال التي توصل إلى تحقيق الرؤية. والفشل في هذا المجال شامل وذريع، إذ لا توجد رؤية ولا طرق نضال ولا بلورة استراتيجيات مؤثرة ولا تجنيد للناس على مستوى الجمهور العريض. ونجح الحزب الشيوعي ذات مرة في هذه المهمة وتبعته الحركة الاسلامية لاحقا، ولا يستطيع أي حزب في يومنا هذا تنفيذ هذه المهمة بنجاح.

والسبب برأيي لعدم انطلاق نضال الفلسطينيين في إسرائيل يعود إلى غياب القيادة الجماعية، ولا يشهد هذا الامر على أن القيادة هي وحدها المسؤولة عن وضع العرب في إسرائيل، إذ ان العامل الرئيسي الحاسم هو السياسة الرسمية لإسرائيل التي تتبنى نظاما غير ديمقراطي (وقد يمكن القول إنه توجه عدائي تجاه الأقلية العربية) عند توجهها لمعالجة قضايا العرب، وتقوم باستعمال السيطرة ووسائل اخرى من اجل تثبيت المكانة الدونية للعرب. من جهة اخرى يتعلق مستقبل العرب بحيوية ومبادرة قيادتهم غير القادرة حتى الان على توحيد ارادتها وعملها والرقي بالنضال نحو الافضل.

لا يصل العرب اليوم إلى الحد الادنى من النضال المدني للمجموعات، نتيجة تعامل الدولة وسياساتها تجاههم، بالاضافة الى العوامل الداخلية الذاتية التي تعيق الرقي بتنظيم عمل جماعي مشترك وفعال. وفقط عندما يتم تطوير رؤية جماعية سيبدأ التفكير بكيفية تحقيق هذه الرؤية، وعندها قد يؤتي النضال العربي ثماره. وما لا شك فيه ان نجاح النضال العربي يرتبط ارتباطاً وثيقا بقدرتهم على بناء جسم قيادي جماعي. وقد بدأت تتعالى أصوات تطالب بذلك وتقام نقاشات علنية في هذا المجال تتسارع في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال طرح مطلب انتخاب قطري والعام لجسم عربي أعلى يمثل قضايا الفلسطينيين في إسرائيل امام الدولة والاغلبية اليهودية، والحركة الوطنية الفلسطينية

وباقي شرائح الشعب الفلسطيني، إضافة إلى أجسام عالمية ذات اهتمام بوضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

١٠- ٨. محدودية التأثير السياسي

يتطرق النقاش عن العرب والانتخابات لمكانة العرب بشكل العام ويتعرض بالتأكيد للدولة وجوهرها وللديمقراطية وللنظام الديمقراطي، ويتطرق للمواطنة، والمساواة للأفراد والجماعات، ويتطرق كذلك الى طرق نضال المواطنين والمجموعات التي تعاني من مكانة مدنية متدنية.

الانتخابات هي آلية لضمان المشاركة في بلورة الحاضر والمستقبل للمجتمع وللدولة. وهذه العملية هي مركب شكلي للديمقراطية من أجل تبديل السلطة والفرص المساوية للأفراد كي يصلوا الى مكانة الحكام وليس البقاء كمحكومين فقط. ومن المنطق الاعتقاد انه لو لم يكن للعرب حق الانتخاب لكان من الجدير ان يتمحور نضالهم في ضمان حق الانتخاب، لكن بوجود حق الانتخاب لديهم، لا يشكل الامتناع عن التصويت تنازلا عن المواطنة. والتصويت ما هو إلا مركب ضئيل في المواطنة، أما ممارسته أو عدم ممارسته فيتعلق بالظروف التي يجب على الفرد أو الجماعة إقرارها أو الحسم بخصوصها. ومن البدهي ان الامتناع عن التصويت هو تنازل عن حق المشاركة في حسم من سيتبوأ السلطة ومن سيتخذ القرار. لكن هذا الحق لم يتوفر للعرب في أي يوم من الايام. وغالبا ما قام اليسار الإسرائيلي باستعمال القوة الانتخابية للعرب من اجل الوصول إلى الحكم وليس من اجل إشراكهم في الحسم في الامور وفي اتخاذ القرارات، ولم يحصل هذا الامر حتى في فترة حكم اسحق رابين بعيد الانتخابات في العام ١٩٩٢. وبهذا المفهوم فإن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا مواطنين (إذا عرّفت المواطنة بأنها رباط المساواة بين جميع الرعايا والدولة).

وبالنسبة للاقلية العربية الفلسطينية فمن المفترض ان تشكل الانتخابات أداة للتأثير في السلطة وفي الحسم في الامور المصيرية، وربما أداة للتغيير الجوهري في نظام الحكم. وهي مما لا شك فيه أداة لتصميم طابع القيادة السياسية للعرب وقيادتهم القطرية. وثمة اسئلة تطرح نفسها هنا، إلى أية درجة ساعدت المشاركة في الانتخابات العرب في تحقيق مصالحهم؟ والى أي مدى ساعدت السياسة البرلمانية في إسرائيل العرب على تحقيق أو تحصيل مصالحهم. والى أية درجة خدمت القيادة المنتخبة فعليا مصالح العرب؟ وإلى أية درجة استطاعت هذه القيادة بشكل واضح بلورة مصالح العرب من اجل طرحها على جدول الاعمال العام في إسرائيل؟

بودي هنا الوقوف على بعض المميزات الاساسية للتصويت في الانتخابات في صفوف العرب في إسرائيل:

١. تعمق الانقسام: لا نريد العودة الى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وأكتفي بالعودة إلى العقد الأخير. في الواقع نتحدث عن جهاز يتعمق فيه الانقسام إلى درجة ان معظم اعضاء الكنيست العرب يملكون حزبا لكل عضو كنيست، الذي يستعمل بدوره مقعده دون اية علاقة بالمزاج العام أو بما يفضله الجمهور بل حسب ما يراه عضو الكنيست العربي. واذ لم يطرأ اي تغيير، ستسفر الانتخابات القادمة عن انقسامات اكثر من هذه، وندرك ذلك الآن على ضوء قراءة الخارطة السياسية للعرب في إسرائيل.

٢. حالة "اللاخيار": في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، وهي الطريقة التي تم الغاؤها قبل انتخابات الكنيست الـ١٦، سنحت فرصة تاريخية للعرب في إسرائيل لاجبار اليسار الإسرائيلي على قبول خطابهم بشكل متساو، وكانت الفرصة

سانحة في انتخابات ١٩٩٦ وفي انتخابات ١٩٩٩ ، ووضع الاكتفاء بالاختيار بين مرشحين أحدهما يساري والآخر يميني العرب في حالة "اللاخيار"، ولم يرد العرب بالطبع التصويت لبنيامين نتنياهو، ولم يريدوا بيريس بعد مذبحة قانا، لكنهم صوتوا له بأعداد كبيرة جدا. وفي انتخابات ١٩٩٩ لم يريدوا باراك لكنهم اضطروا للتصويت له "كأفضل السيئين" بعد أن تنازل المرشح العربي لرئاسة الحكومة (عزمي بشارة)[٩]. في العام ٢٠٠١ قرر العرب اختيار الامتناع عن التصويت، لكن كان بإمكانهم انتقاء خيار أفضل وهو وضع مرشح عربي لرئاسة الحكومة، لكن التشرذم السياسي والمنافسة الشخصية قضيا على قدرتهم على اتخاذ قرار بترشيح عربي لرئاسة الحكومة.

٣. المعارضة الثابتة: يتحول العرب بعيد الانتخابات إلى معارضة ثابتة، حيث لا يملكون أي خيار يذكر، ولم تتوفر لديهم أية إمكانية للمشاركة في جسم يتخذ القرارات في إسرائيل. ويعتبر وضع كهذا اختيارا بالنسبة لمعظم الاحزاب العربية، لكن من ناحية اخرى لم تعرض عليهم أبدا امكانية التحول الى شركاء في الحكومة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الاول استراتيجي، ينفي إمكانية مشاركة "غير اليهود" في أهم الاجسام التنفيذية في دولة اليهود، والثاني تكتيكي يعطي ثقلا ووزنا لمزاج الشارع اليهودي الرافض لمشاركة العرب، والذي يهدد بدوره بمعاقبة انتخابية لكل رئيس حكومة يدخل العرب الى الحكومة كأجسام سياسية.

في المقابل مكنت مشاركة العرب في الانتخابات من احياء الوهمين الاساسيين في كينونة العرب، وحتى في كينونة الإسرائيليين. الوهم الاول ان نظام الحكم في إسرائيل هو نظام ديموقراطي. العرب في إسرائيل وفروا لها حجة إضافية لعرض نفسها كدولة ديمقراطية ونظام ديمقراطي. والوهم الآخر هو بخصوص وجود قيادة عربية قطرية مؤثرة.

يعيد الفلسطينيون في إسرائيل من جديد فحص دلالات ومعاني المشاركة في السياسة البرلمانية في إسرائيل، وبالطبع يقومون بفحص عملية التصويت ذاتها. وعلى الفلسطينيين في إسرائيل مواجهة سؤال المشاركة في الانتخابات ببعديه الاستراتيجي والسياسي. السؤال الاستراتيجي هو: هل سيستمر الفلسطينيون في التصويت بالرغم من ان الطريقة البرلمانية لا تمكنهم من التأثير، وتؤدي في الكثير من الاحيان إلى انتخاب قادة يجلسون في الكنيست دون أية قدرة على طرح قضاياهم على طاولة اتخاذ القرار؟ من ناحية اخرى السؤال السياسي هو هل سيقاطعون الانتخابات بالرغم من امكانية تحولهم الى جزء من الكتلة التي تقف في مواجهة اليمين او على الاقل في الانتقاص من استقرار ائتلاف اليمين، ويساعدون بذلك في خلق سياسة اقل قساوة تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وتجاه السلطة الفلسطينية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة بشكل العام؟

تلخيص

الفلسطينيون في إسرائيل غائبون (أو مغيبون) عن الوعي والادراك عند غالبية المجموعات المحيطة بهم كما البعيدة عنهم. وينبع هذا من الوضعية الخاصة بهم، إذ يعيشون في دولة فرضت عليهم ولا تمثلهم. وكمثال صارخ على نظرة المجموعة اليهودية المسيطرة للأقلية العربية في إسرائيل، نسوق أقوال الوزيرة تسيبي ليفني: " أرغب في أن تكون إسرائيل بمثابة البيت

---

٩ ويذكر ان ترشيح عزمي بشارة لهذا المنصب لم يحظ على موافقة ودعم كافة الاحزاب والتيارات العربية. واثار جدلا واسعا داخل الشارع العربي.

لعرب إسرائيل، لكن لا يمكنها أن تشكل بالنسبة لهم بيتاً قومياً". وتُذكّر هذه المفاضلة بين "بيت" و "بيت قومي" بالمفاضلة التى أجراها رئيس الوزراء أرئيل شارون بين "حقوق على البلاد" (وهي يهوديّة) وبين "حقوق في البلاد" وهي للقاطنين فيها". كما تذكر بمفاضلة رئيس المحكمة العليا أهارون باراك، عندما قال: هذا البيت يهوديّ، تمنح مفاتيحه لليهود من خلال قانون العودة، لكن كلّ من يعيش داخل البيت يستحق حقوقاً متساوية (هذه المقولات مقتبسة لدى سلطاني، ٢٠٠٤، ص١٠). وتتجلى ممارسة وترجمة هذا الفكر في كثير من ممارسات الدولة ضد أبناء الأقلية وايضا عن طريق قوننة وشرعنة هذه الافكار الصهيونية (كما رأينا في التقرير). كما تُدَعّم منهجية التعامل هذه بمواقف الجمهور اليهودي كما رأينا ذلك في استطلاعات الرأي العام التي أوردناها في هذا التقرير.

تعكس هذه الأقوال الفكرَ الصهيوني المهيمن في إسرائيل. لن يتمكن المواطن العربيّ، وفقا لهذا الفكر، من أن يصبح مواطناً متساوي الحقوق مع المواطن اليهوديّ، فالدولة ملك للمواطن اليهوديّ وأقيمت من أجله. المواطن اليهوديّ هو الغاية من وجود الدولة، لذلك عليه أن يشكل الأغلبية، وعليه أن يمنح الدولة طابعها. بينما يتواجد المواطن العربيّ هنا كالآخر الذي يهدد هذه الأهداف، ويضع العراقيل أمامها، ويشكل بذاته عائقاً أمام تحقيقها.

من هنا تنبع الاشكالية في التعامل مع الأقلية العربية داخل إسرائيل كمواطنين، اذ تأبى الدولة اعطاءهم هذه الامكانية من الناحية الجوهرية وتكتفي بالنواحي الشكلية الرسمية. وأية محاولة أو اجتهادات لسبر أغوار الحالة الآنية للأقلية العربية في إسرائيل عليها الانطلاق من هذا الواقع. أضف الى ذلك ان تكوّن "المشهد الإسرائيلي" على جميع اطيافه مشتق من المشارب الفكرية للمشروع الصهيوني الذى يهدف الى السيطرة على "المكان" والحيز والأرض ومن هناك من انسان.

من هنا، حاول هذا التقرير المقتضب، ولضيق الحيز، أن يكتفي بسرد أبرز تجليات الوضعية الخانقة للأقلية العربية في إسرائيل. إذ تعمل إسرائيل المحافظة على التفوق العددي للسكان اليهود في البلاد، على اجهاض أي نمو عددي جدي للعرب حتى لو اقتصر على بعض المناطق، نحو الجليل أو النقب. ويستدل على ذلك أيضا من وصف الواقع الحياتي غير السوي لكثير من العائلات العربية، إذ تقبع حوالي ٥٠٪ منها تحت خط الفقر؛ ونسب البطالة مرتفعة في كافة الشرائح الاجتماعية؛ ونسب المشاركة في سوق العمل متدنية؛ كذلك التمركز في الفروع الاقتصادية والمهنية المتدنية؛ وتدني الوضع الصحي (مقارنة مع الأغلبية اليهودية)؛ والتدني في مجال التحصيل العلمي، والمشاكل والمعيقات التي تواجهها السلطات المحلية العربية. أضف إلى ذلك غياب التأييد والمساندة للتطوير والنهوض الاقتصادي الاجتماعي للأقلية العربية، وسد أي محاولات للاندماج والانصهار في الاقتصاد المركزي. هذه العوامل مجتمعة تزيد من ارتباط المجتمع العربي المالي المعيشي بمنن الدولة، وترسخ الحالة الدونية واليأس الآخذ في التفاقم.

وفي هذه الوضعية الخانقة، وفي ظل سياسات العزل والاحتواء ومبدأ العصى والجزرة الذي تمارسه الدولة ضد أبناء الأقلية العربية، لا يمكن تجاهل انماط العمل السياسي والأهلي المعمول بها لدى المجتمع العربي في إسرائيل. فعلى الرغم من النمو المستمر في عدد المؤسسات الأهلية الفاعلة في هذا المجتمع وتطورها وتطوير العمل المهني إلا أنها لم ترق بعد لبناء مجتمع مدني يتحدى النظام المهيمن في الدولة، ولم تبلور برنامج عمل واضحاً ومتفقاً عليه لكي يطرح كبديل للوضعية القائمة، ويعود هذا للتشرذم القائم والتنافس والضعف المالي لهذه الجمعيات وتعلقها الى حد بعيد بصناديق الدعم الغربية (في الأساس نتيجة للوضع الاقتصادي المتدني لأبناء الأقلية)، بالاضافة الى السياسات والمضايقات الحكومية.

وبالطبع فإن التيارات السياسية والأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي، تتحمل جزءاً من مسؤولية في عدم المقدرة على استنباط آليات عمل ونضال من شأنها ان تغيّر من هذا الواقع. ومن المؤكد أن فشل القيادات العربية في تطوير العمل السياسي النضالي الموحد المشترك والرقي به هو أحد أسباب الوضعية القائمة، ويؤدي الى غياب الرؤية المستقبلية الواضحة لهذه المجموعة، وبالتالي غياب العمل الواضح من أجل تجنيد الدعم لنضالهم.

السياسة ليست هدفا بحد ذاته، وعلى العمل السياسي ان يكون أداة من اجل تدعيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية للمجموعة التي يتم العمل باسمها، ووجود طبقة نشيطين (قياديين) ليس هدفا بحد ذاته، ويجب ان يقاس طبقا لقدرة هذه الطبقة على تدعيم ودفع مصالح المجموعة التي تمثلها وتعمل من اجلها. وهذا الأمر صحيح بالنسبة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إذ يجب على السياسة ان تكون أداة من اجل المضي قدما بمصالح الأقلية، من خلال العمل المباشر للتأثير السياسي أو من خلال الضغط الجماهيري الذي يتم التعبير عنه من خلال: الخطوات الاحتجاجية للأقلية، تجنيد الدعم في صفوف الأغلبية، تجنيد الدعم الدولي بما في ذلك استعمال المواثيق الدولية التي تحمي حقوق الأقليات بشكل خاص وحقوق الانسان بشكل عام.

ويتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل بشرط واحد أساسي وبشرط مكمّل، ولا بديل عن هذين الشرطين، وهما: تنظم الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية ذات أهداف موحدة واستعمال الوسائل المدروسة من اجل تدعيم الاهداف الموضوعة (طبعا من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الاساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، وفقط عندما تنتظم هذه الأقلية بشكل سياسي، وليس فقط في شكل الجمعيات والتنظيمات الطوعية، عندها فقط يمكن البدء بالسير على الدرب الطويل من أجل إنجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة أصلية في وطنها.

وبداية التغيير في وضع الفلسطينيين في إسرائيل تتعلق بقدرتهم على تنفيذ الخطوة الاولى وهي: انتخاب جسم اعلى، يتم انتخابه بشكل مباشر من قبل الجمهور الفلسطيني في إسرائيل بحيث يكون متمتعاً بالثقة المباشرة للمصوتين العرب وليس بشكل غير مباشر في انتخابات السلطات المحلية أو انتخابات الكنيست. وعلى هذا الجسم التمثيلي الاعلى ان يكون مكونا من عدد ضئيل من الاعضاء، وأن يشكل اطارا ملائما لنقاش جدي في مسألة مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. وسيثير هذا الجسم قضايا جمهور منتخبيه بشكل منظم وأساسي، وستكون لديه القدرة على العمل بشكل منظم في رسم الرؤية الواضحة بخصوص المكانة المفضلة للفلسطينيين في إسرائيل، وسيهتم هذا الجسم بتطوير وسائل نضالية مؤثرة وسبل تجنيد الجمهور الفلسطيني لكي يتحول الى شريك في تعزيز المكانة اللائقة به.

أما الشرط المكمل لنجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل مقابل مؤسسة الدولة والاغلبية اليهودية فهو القدرة على أحداث التغييرات الجذرية في البنية الداخلية للمجتمع العربي. ونقترح ان يتم الشروع باستعمال مصطلح "الثورة الهادئة" عند حديثنا عن مجموعة من التغييرات الداخلية في مجال المجتمع ومكانة المرأة والاقتصاد والتربية والسلطة المحلية والثقافة وغيرها، وأقصد ثورة حقيقية وليس تغييرات طفيفة. ففي هذه المجالات وغيرها ما زال مستوى التنفيذ لا يليق بمجموعة دخلت أعتاب القرن الواحد والعشرين (وخصوصا على ضوء الانجازات التي حققها المجتمع اليهودي الذي يشكل مجموعة المقارنة للفلسطينيين في إسرائيل). وهذه التغييرات هي جزء من عملية ومسار التنظم للاقلية الفلسطينية وشرط أساسي

لنجاح المواجهة مع الاغلبية والدولة. فمثلا يصعب تخيل وضع ينجح فيه الفلسطينيون في نضالهم على خلفية الطريقة التي يديرون بها سلطاتهم المحلية، التي تمتاز اضافة للتمييز المؤسساتي، بالاهمال المخجل في كثير من الاحيان. وينسحب أداء وانجازات الفلسطينيين في إسرائيل في إطار الحكم المحلي على بقية مجالات الحياة، دون استثناء. وما نطرحه هو انه بالاضافة إلى التمييز المؤسساتي هنالك عوامل وأسباب داخلية داخل المجتمع الفلسطيني تعمل على افشال التغيير والوصول الى الانجازات، وعلى الفلسطينيين في إسرائيل الكف عن الادعاء بأن المؤسسة وحدها هي التي تفشل التغييرات، وعليهم أن ينظروا الى داخلهم بشجاعة لكي يستطيعوا معالجة العوامل التي تعيق تقدم مجتمعهم.

المصادر بالعربية:

تقارير:

"دعهم يختنقون"، عنف الشرطة خلال هدم منازل في قرية البعنة في الجليل الاعلى ٢٥ شباط ٢٠٠٤. الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

"كل الوسائل شرعية- ابادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة بواسطة رشها بمواد كيماوية من الجو"، الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

"أربع سنوات على تشرين الأول- عنف الشرطة تجاه المواطنين العرب-الفلسطينيين خلال الالعام الاول من نشر تقرير لجنة أور"، الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

أسعد، غانم ونايف ابو شرقية (٢٠٠٤). "الحكم المحلي العربي-الفلسطيني في إسرائيل: انتخابات السلطات المحلية العربية ٢٠٠٣"، باسعد غانم، محرر، التطور المدني للأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل-التقرير السنوي الاول. طمرة، مركز ابن خلدون.

أريج صباغ-خوري(أ) (٢٠٠٤). "الفلسطينيون في إسرائيل: خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية". حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
http://www.mada-research.org/arabic/programs/information_background_arb.pdf

أريج صباغ-خوري(ب) (٢٠٠٤). **استطلاع رأي حول السلطات المحلية العربية في إسرائيل**. حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

ديفيد، كريتشمر (٢٠٠٢). المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، القدس، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل (معهد فان لير).

نمر، سلطاني (٢٠٠٣). مواطنون بلا مواطنة، حيفا، "مدى- الكرمل".

نمر، سلطاني (٢٠٠٤). إسرائيل والأقلية الفلسطينية، حيفا، "مدى-الكرمل".

توم سيغف (١٩٦٨). **الإسرائيليون الاوائل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ثابت ابو راس (أ) (٢٠٠٢). "السلطات المحلية العربية في إسرائيل بين خدمة الحكم المركزي والاستقلالية". **قضايا إسرائيلية**، عدد ٥، ص ٨٤-٩٤.

ثابت ابو راس (ب) (٢٠٠١). "السلطات المحلية العربية في إسرائيل: في البحث عن المكانة". **سلسلة مقالات وأبحاث**. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية.

عزيز حيدر (١٩٩٠). "اشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل". **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد ١ المجلد الثامن عشر. صفحات: ٧-٢٩.

عزيز حيدر (١٩٩٠). "التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل". في كتاب كميل منصور (محرّر) **الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة** السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عزيز حيدر (١٩٩٦). "النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الانجازات والاخفاقات". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، صفحات: ٧٢-١٠٤.

امطانس شحادة (أ) (٢٠٠٤). **الإفقار كسياسة (تقرير ومقارنة)**. حيفا: "مدى الكرمل"- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

امطانس شحادة (ب) (٢٠٠٤). **بطالة واقصاء- الأقلية العربية في اسواق العمل في إسرائيل**. حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

يوسف جبارين (٢٠٠١). "الجغرافيا والديمغرافيا في السياسة: السيطرة على المكان". **قضايا إسرائيلية**، عدد ٣٢، ص ٥٠-٥٦.

المصادر بالانكليزية

Al-Haj, M. and Rosenfeld, H. (1990) **Arab Local Government in Israel**. Boulder, Westview Press.

As'ad Ghanem. 2000."The Palestinian Minority in Israel: the Challenge of the Jewish State and its Implications" **Third World Quarterly** 21 (1). Pp. 87-104.

As'ad Ghanem. 2001. **The Palestinian-Arab Minority in Israel**: A Political Study. State University of New York Press, SUNY University Press.

Lustick, I. (1980) **Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority**. Austin, University of Texas Press.

Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1998."The crisis of minorities in ethnic states: the case of the Palestinian citizens in Israel, " **International Journal of Middle East Studies** 30 (3); pp. 321-346.

Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1993."The Democratization of the Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel, " in E. Kaufman, S. Abed, and R. Rothstein, eds., **Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Conflict**. Boulder and London, Lynne Rienner Publishers, Pp. 163–185.

المصادر بالعبرية

السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٠، (٢٠٠٢). القدس: دائرة الاحصاء المركزية.

السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠١، (٢٠٠٣). القدس: دائرة الاحصاء المركزية.

أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل ٢٠٠٣. مؤسسة التأمين الوطني، مديرية الأبحاث والتخطيط، ٢٠٠٤.

تقارير:

عزار، فؤاد (٢٠٠٤). العنصرية في إسرائيل ٢٠٠٤. حيفا: مركز مساواة.

فارس، أمين (٢٠٠٤). ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي-اقتصادي. حيفا: مركز مساواة.

خمايسي، راسم (٢٠٠٢). باتجاه توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

رزين، عيران (٢٠٠٢). الفوارق في ميزانيات السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٢. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

رزين، عيران (٢٠٠٣). اصلاحات في تنظيم السلطات المحلية في إسرائيل: بين التمركز والتفريق، بين التقليدية والحداثة. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

حسون، شلومو وآنا حازان (١٩٩٧). الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع الحكم المحلي: امثلة، امكانات ومخاطر. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.